مجيء أوباما ونتنياهو وأثره على القضية الفلسطينية

محمد عبد الله يونس

أثارت أطروحات الرئيس أوباما تجاه العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية التي أعلنها في حملته الرئاسية جدلا واسع النطاق حول إمكانية حدوث تغير جوهري في سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي وأن تصبح وسيطًا محايدًا في عملية التسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على نقيض الخبرة التاريخية حول الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل في عملية التسوية. لاسيما بعد توالي دعوات الرئيس الأمريكي منذ توليه السلطة رسميًا في ٢٠ من يناير ٢٠٠٩ للمضي قدمًا في عملية التسوية، وتعهده بدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وتدشين مرحلة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون، وتعهد أوباما بانسحاب القوات الأمريكية من العراق وإغلاق معتقل جوانتانامو والكف عن الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز في مختلف أرجاء العالم تحت دعوى محاربة الإرهاب بسياسات استباقية. وجميعها تعد توجهات غير مسبوقة في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي.

ومن الواضح أن خطاب الرئيس أوباما للعالم الإسلامي في ٤ من يونيو ٢٠٠٩ كان بمثابة لحظة تاريخية فارقة في خطاب الإدارات الأمريكية تجاه العالم الإسلامي؛ لما انطوى عليه من نقد ضمني لسياسة الولايات المتحدة تجاه الدول الإسلامية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإشادة بإسهامات الثقافة والحضارة الإسلامية على المستويين القيمي والسياسي في التاريخ الإنساني، ناهيك عن الدعوة للحوار والشراكة في مختلف المجالات بين الولايات المتحدة ودول العالم الإسلامي، والاعتراف بالدائرة الإسلامية التي طالما غيبّتها الولايات المتحدة وتعاملت معها تحت مسمى منطقة الشرق الأوسط، ولم ينسَ أوباما أن يشير لالتزامه بتسوية القضية الفلسطينية وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

إلا أن أطروحات وتعهدات أوباما تجاه القضية الفلسطينية اصطدمت بحكومة يمينية متشددة في إسرائيل تبنت برنامجًا سياسيًا متطرفًا يقوم على عدم القبول بإقامة دولة فلسطينية وتوسيع نطاق سياسات التوسع والاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة، ولا تتجاوز مشاركة أحزاب اليسار أو يمين الوسط الداعمة للتفاوض خمس مناصب وزارية حظي بها حزب العمل الإسرائيلي من إجمالي ٣٠ منصبًا وزاريًا، فيما سيطرت أحزاب اليمين (حزب الليكود وحزب إسرائيل بيتنا) واليمين الديني (حزب شاس وحزب يهود هاتوراه وحزب البيت اليهودي) على بقية المناصب الوزارية، التي كان من أهمها وزارة الخارجية التي تولاها أفيجدور ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا. وبغض النظر عن الفروق الطفيفة الهامشية بين تطرف أحزاب اليمين ومراوغة أحزاب اليسار والوسط في إسرائيل، فإن عملية التسوية لم تكن بأي حال ضمن أولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وهو ما جعل تنفيذ تعهدات أوباما غير ممكن ما لم تمارس الولايات المتحدة قدرًا مناسبًا من الضغوط على الحكومة الإسرائيلية كي تلتزم بالاتفاقات الدولية المبرمة وتتبنى مواقف أكثر مرونة تجاه عملية التسوية.

ومن ثم ثارت تساؤلات عديدة حول مدى إمكانية ممارسة إدارة أوباما -ذات الخطاب المعتدل والتصالحي تجاه العالم الإسلامي، وفق رؤية عدد كبير من المحللين- ضغوطًا جادة على حكومة نتنياهو اليمينية المتشددة واحتمالات تحقيق تقدم في عملية التسوية. ومن ثم فإن هذا التقرير يسعى في المقام الأول للإجابة عن التساؤلات التالية:

١- إلى أي مدى أثرت الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة وإسرائيل على مواقف الطرفين تجاه عملية التسوية؟

٢- ما أوجه التوافق والخلاف بين الخطاب الرسمي الإسرائيلي والأمريكي حيال عملية التسوية؟

٣- إلى أي مدى حققت جهود إدارة أوباما نتائج إيجابية في العملية التفاوضية بين الطرفين؟

٤- هل تغيرت ممارسات الحكومة الإسرائيلية استجابة لدعوات إدارة الرئيس أوباما؟

٥- إلى أي مدى لعبت إدارة أوباما دور الوسيط المحايد بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني؟

أولا: المحددات الداخلية لمواقف الولايات المتحدة وإسرائيل من عملية السلام

شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تغيرات جوهرية منذ وصول الرئيس أوباما لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة في بداية عام ٢٠٠٩ وإعلانه الالتزام بتسوية للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين وتبنيه سياسة التصالح مع العالم الإسلامي وهو ما تواكب مع تشكيل حزب الليكود بزعامة نتنياهو حكومة ائتلافية من أحزاب اليمين المتطرف التي تتبنى أطروحات حدية متطرفة فيما يتعلق بعملية السلام وتأييدها للتوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، وهو ما دفع عددًا كبيرًا من المحللين للتنبؤ باحتمالات حدوث صدام بين توجهات الطرفين. وفي هذا الإطار يمكن القول إن الخلافات الهيكلية في مواقف إدارة الرئيس أوباما وحكومة نتنياهو ترتبط بعدة محددات أسهمت في تدعيم موقف الطرف الإسرائيلي تجاه ضغوط أوباما وحالت دون الصدام بين الطرفين، وتمثلت تلك المحددات فيما يلي:

١- موقف الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي من عملية التسوية:

تعد توجهات الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي محددًا مهمًا لقدرة أي من أوباما أو نتنياهو على ممارسة مستوى معين من الضغوط على الطرف الآخر لأخذ رؤيته تجاه القضايا الخلافية في الاعتبار، وهو ما يثير تساؤلا على قدر كبير من الأهمية يتعلق بمدى الدعم الذي تحظى به الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يغلب عليها التوجه اليميني المتشدد والرافض بقوة لاستئناف المحادثات مع الطرف الفلسطيني أو وقف النشاط

الخلافات الهيكلية في مواقف إدارة الرئيس أوباما وحكومة نتنياهو ترتبط بعدة محددات أسهمت في تدعيم موقف الطرف الإسرائيلي تجاه ضغوط أوباما وحالت دون الصدام بين الطرفين

الاستيطاني الآخذ في التصاعد في قطاعات الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي على السواء.

ويمكن القول ابتداءً إن الرأي العام الأمريكي يرجح المصالح الإسرائيلية المرتبطة بالأمن ووضع إسرائيل في توازن القوي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط على التوصل لتسوية للقضية الفلسطينية. وهو ما توضحه نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي American Israeli Cooperation Enterprise في ١٢ من يناير ٢٠٠٩ والتي أكد فيها حوالي ٩٠٪ ممن شملهم الاستطلاع في الولايات المتحدة تأييدهم ضرورة حث الفلسطينيين على وقف تعليمهم كراهية إسرائيل لأبنائهم بالتوازي مع تأييد حوالي ٩١ ٪ لأولوية وقف الميليشيات الفلسطينية لإطلاق الصواريخ على مستوطنات ومدن جنوب إسرائيل(١).

وفي السياق ذاته لا يرى الرأي العام الأمريكي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي مصلحة أمريكية حيوية، وهو ما أكدته نتائج استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «بيو» لاستطلاعات الرأي في يناير ٢٠٠٩ متضمنة أن حوالي ٤٨ ٪ من الأمريكيين لا يفضلون انخراط الولايات المتحدة بصورة أكبر في مفاوضات التسوية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني(٢).

وفي المقابل تستند حكومة نتنياهو لتأييد واسع النطاق من جانب الرأي العام الإسرائيلي للسياسات الحدية المتطرفة التي تطرحها، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب في يونيو ٢٠٠٩ والتي أشار فيها حوالي ٧١ ٪ ممن شملهم الاستطلاع إلى أن تسوية القضية الفلسطينية لن تحقق الأمن لإسرائيل ورفض نسبة تقارب ٥٤ ٪ الانسحاب من المزيد من المناطق في الضفة الغربية باعتبار ذلك تهديدًا لأمن إسرائيل(٣).

وفي استطلاع الرأي الذي أجراه معهد «هآرتس ديالوج» في ١٦ من يونيو عقب خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان اتفق حوالي ٧١ ٪ ممن شملهم الاستطلاع مع رؤية نتنياهو لدولة فلسطينية محدودة السيادة

وحظي الخطاب بتأييد حوالي ٩٠ ٪ من أعضاء حزب الليكود[٤]، بينما لا يؤيد غالبية الإسرائيليين أطروحات أوباما حول حل الدولتين وتجميد الاستيطان، ويرون في ذلك تخليًا من جانب أوباما عن دعم إسرائيل. وهو ما كشف عنه استطلاع للرأي أجرته الجامعة العبرية في القدس في ٢٠ من أغسطس، حيث لم تتجاوز فيه نسبة من يرون أن أوباما يدعم إسرائيل حوالي ١٢ ٪ ممن شملهم استطلاع الرأي[٥].

٢- الضغوط الداخلية على أوباما ونتنياهو:

تعرض الرئيس أوباما لضغوط متتالية من جانب أعضاء الكونجرس لتعديل سياسته تجاه عملية التسوية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وبدت تلك الضغوط واضحة في توجيه حوالي ٧١ عضوًا بمجلس الشيوخ الأمريكي -البالغ إجمالي عدد أعضائه حوالي ١٠٠ عضو- في ١٠ من أغسطس خطابًا للرئيس أوباما تضمن ضرورة قيام أوباما بتشجيع القادة العرب على التطبيع مع إسرائيل مقابل ما وصفه الخطاب بالجدية التي أبداها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تجاه عملية السلام بقبوله بحل الدولتين علنًا والمساعدة في التنمية الاقتصادية للضفة الغربية[٦].

وتوازى ذلك مع تقديم النائب الجمهوري بمجلس النواب الأمريكي دان بورتون مشروع قانون في ٦ من أغسطس طالب فيه إدارة أوباما بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية في تل أبيب إلى القدس المحتلة بحلول عام ٢٠١٢، وإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس[٧].

ويمكن اعتبار الزيارتين المتواليتين اللتين قام بهما ٢٥ من الأعضاء الجمهوريين وحوالي ٣٤ عضوًا ديمقراطيًا بالكونجرس في أغسطس الجاري بمثابة ضغوط جديدة على الرئيس أوباما لاسيما وأن شعار هاتين الزيارتين تمثل في دعم إسرائيل وترافقت معها تصريحات مناوئة لسياسة أوباما تجاه الاستيطان، حيث أعرب إيريك كانتور Eric Cantor العضو اليهودي البارز بمجلس النواب والمنتمي للحزب الجمهوري عن قلقه من تركيز أوباما على النمو الاستيطاني وإغفاله التهديد النووي الإيراني لوجود إسرائيل، معتبرًا القبول بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إنكارًا لما أسماه بالحق التاريخي لإسرائيل في الوجود[٨].

كما انتقد عدد من الساسة الأمريكيين إصرار أوباما على تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي من أهمهم حاكم ولاية أركنساس السابق والمرشح السابق في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري مايك هاكابي Mike Huckabee الذي اعتبر موقف أوباما عائقًا لتحقيق السلام خلال زيارته لإسرائيل في ١٦ من أغسطس، قائلا: «لا أدري من أين حصلنا على التفويض لمطالبة الإسرائيليين بما يمكن أن يفعلوه، وهل يتعين علينا أن نملي على المواطنين الإسرائيليين كيف يمكنهم أن يعيشوا؟»[٩].

في حين حث زعيم الأغلبية الديمقراطية بمجلس النواب ستيني هوير Steny Hoyer الرئيس أوباما على ضرورة التفرقة ما بين الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية، مشيرًا إلى أن عمليات البناء في شرقي القدس «تلقى قبولا من جانب أعضاء الكونجرس أكثر من الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، كما أشاد هوير بقبول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بحل الدولتين وما أسماه «ورفع جميع حواجز الضفة، باستثناء ١٤ حاجزًا فقط وذلك أثناء زيارته لإسرائيل مع وفد أعضاء الكونجرس من الحزب الديمقراطي في ١٠ أغسطس»[١٠].

وتجد الحكومة الإسرائيلية في آليات الضغط على الإدارة الأمريكية أحد أهم وسائل احتواء توجهات الرئيس أوباما تجاه عملية السلام. ومن ثم أطلقت إسرائيل حملة دبلوماسية عامة في الولايات المتحدة في ٦ من سبتمبر ٢٠٠٩ بهدف إيصال رسالة للأمريكيين تفيد بأن المستوطنات ليست جوهر الصراع العربي -الإسرائيلي، بل رفض العالم العربي الاعتراف بحق اليهود في إقامة دولة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بمشاركة وزير الشئون الإستراتيجية ونائب رئيس الوزراء موشيه يعلون، ووزير الدولة يوسي بيليد وبنيامين بيجين ووزير المخابرات دان مريدور، ونائب وزير الخارجية داني أيالون، والقنصل العام السابق في نيويورك آلون بنكاس، وشملت الحملة زيارة الوفد الإسرائيلي مدن واشنطن، ونيويورك، وشيكاغو، وبوسطن، وأتلانتا، وفيلادلفيا، وديترويت، ولاس فيجاس، وهيوستن، ولوس أنجلوس، وسان فرانسيسكو وميامي، وإلقاء محاضرات في الجامعات ومراكز الأبحاث، وعقد لقاءات مع شخصيات إعلامية وسياسية، من بينهم أعضاء في الكونجرس، ومسئولون في إدارة الرئيس باراك أوباما، ورؤساء بلديات، إضافة إلى زيارة منظمات يهودية، ومسيحية، وكنائس[١١].

وفي المقابل تتعرض الحكومة الإسرائيلية لضغوط من نوع آخر لدفعها لمزيد من التشدد في سياستها تجاه عملية التسوية التي ارتبطت بتشكيل الائتلاف الحاكم في إسرائيل من مجموعة أحزاب تتشارك في انتمائها السياسي لليمين المتطرف، حيث طالب حزب «الاتحاد الوطني» -الذي يمثل بشكل خاص المستوطنين- بإعادة المستوطنين إلى مستوطنات قطاع غزة وشمال الضفة الغربية التي أخليت ضمن خطة «فك الارتباط» مع السلطة الفلسطينية قبل نحو عشرة أعوام بزعم أن «فك الارتباط» أسفر عن نتائج عكسية. وأصدر الحزب الذي يتزعمه يعكوف كاتس بيانًا في ٢٨ من فبراير جاء فيه: «إن الفلسطينيين

فهموا عملية فك الارتباط بشكل خاطئ، وفسروها على أنها تأتي للتعبير عن ضعف دولة إسرائيل، ويجب إعادة الردع من خلال العودة إلى المناطق التي أخليناها»(١٢).

كما يتبنى حاخامات طائفة الحريديم المتشددة مواقف أكثر تطرفًا من وزراء الحكومة الإسرائيلية مثل رفضهم عقد صفقة مع حركة حماس لتحرير الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط مقابل إطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين، ودعوتهم لتحرير شاليط بالقوة، وقيامهم بإطلاق مبادرة في ٢٧ من يونيو يدعون فيها أنصارهم من العائلات الدينية واليمينية اليهودية للاستيطان في هضبة الجولان السورية المحتلة بشكل يعزز من التواجد اليهودي بالهضبة، وهو ما وصفته صحيفة معاريف الإسرائيلية بـ«الاستيطان الديني»، وتزعم هذا التوجه عوفير كوهين رئيس «الحركة من أجل القيم اليهودية»، وذلك للتغلب على ارتفاع أسعار العقارات في إسرائيل(١٣).

كما يمارس المجلس الاستيطاني الإسرائيلي والمستوطنون ضغوطًا قوية لردع أي تنازل ضئيل من الأحزاب اليمينية المتحالفة معهم في الحكومة الإسرائيلية، فقبيل زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك للولايات المتحدة للتباحث حول تجميد الاستيطان في الضفة الغربية في ٢٩ من يونيو نقلت صحيفة يديعوت أحرووت عن داني دايان –رئيس المجلس الاستيطاني الإسرائيلي– رفضه تقديم أي تنازل فيما يتعلق بالاستيطان أو حتى القبول بقيام دولة فلسطينية، واعتبر دايان أنه «آن الأوان لهذه الحكومة أن تقول الحقيقة بأنها انتُخبت لأنها تؤمن بأن الدولة الفلسطينية هي خطر وجودي على إسرائيل، ولليهود حق في الاستيطان في أي مكان في أرض إسرائيل، وفي البناء –ليس فقط لسد احتياجات النمو الطبيعي– وإذا لم نقم بذلك سننزلق من السيئ إلى الأسوأ»، منتقدًا ما أسماه تنازلات نتنياهو بقوله: «نتنياهو استسلم مرة أخرى، وبشكل مهين للرئيس الأمريكي، فبعد قبوله الدولة الفلسطينية والخروج العسكري من مدن الضفة، يقبل الآن تجميد الاستيطان»(١٤).

٣- الأزمات الداخلية في الولايات المتحدة:

تواجه إدارة الرئيس باراك أوباما عدة أزمات داخلية وخارجية متزامنة، بما يجعل تسوية القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة أولوية متأخرة لسياستها الخارجية، على الرغم من إعلان الرئيس أوباما في خطابه للعالم الإسلامي التزامه برعاية تلك التسوية، وهو ما ينعكس من جانب آخر على قدرة الحكومة الإسرائيلية على التصدي لمطالبات الإدارة الأمريكية المتكررة بتجميد الاستيطان وقبول حل الدولتين.

حيث يواجه الرئيس أوباما تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي بعدما وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لها في ٢٦ عامًا متخطية نسبة ٩,٨ ٪. وأعلنت شركات صناعة السيارات الأمريكية مثل شركة فورد وجنرال موتورز عن تقليص العمالة وإغلاق عدد من فروعها في الولايات المتحدة(١٥). فضلا عن تجاوز عجز الموازنة الأمريكية لعام ٢٠٠٩ حوالي ١,٨ تريليون دولار، وهو ما أدى لتراجع شعبية الرئيس أوباما إلى حوالي ٤٨ ٪ في استطلاع الرأي الذي أجرته شبكة سي بي إس نيوز الإخبارية الأمريكية في يوليو بالمقارنة بحوالي ٥٦ ٪ في الاستطلاع CBS News الذي أُجري في أبريل الماضي(١٦).

ويمثل ملف الرعاية الصحية أحد أهم الأمثلة على الإشكاليات الداخلية التي تواجه الرئيس أوباما بعدما حاول التصدي لافتقار ٤٧ مليون أمريكي للرعاية الصحية والزيادة المطردة في تكلفتها والتي وصلت عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢,٤ تريليون دولار من خلال خطة للإصلاح تتضمن إنشاء برنامج للتأمين الصحي ترعاه الحكومة الأمريكية ويكون بوسع أي مواطن أمريكي الانضمام له، ووضع قيود على شركات التأمين لإنهاء ممارستها التعسفية ضد الأمريكيين، وهو ما أثار جدلا واسع النطاق في الولايات المتحدة حول الدور الذي ستلعبه الحكومة الفيدرالية في تنفيذ خطة أوباما واحتمالات زيادة عجز الميزانية الفيدرالية بنحو ٢٩٣ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة. وبدأ الجمهوريون واليمين المحافظ ووسائل الإعلام المرتبطة بهما في انتقاد أوباما وتنظيم مسيرات احتجاجية للاعتراض على مشروعه للرعاية الصحية بدعم من شركات التأمين الكبرى صاحبة المصلحة في إجهاض المشروع(١٧).

وعلى صعيد آخر اكتسب الجدل السياسي في الولايات المتحدة حول زيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان زخمًا متزايدًا في ضوء الأحداث المتلاحقة على الصعيد الميداني في أفغانستان، وارتبط ذلك بتصاعد الخسائر البشرية والتكلفة المادية للتواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان بعدما كشفت الإحصاءات عن تصاعد الخسائر البشرية ووصول إجمالي القتلى من الجنود الأمريكيين إلى حوالي ٧٩٦ قتيلا. وفي السياق ذاته كشف تقرير صادر عن هيئة أبحاث الكونجرس في مايو ٢٠٠٩ عن تصاعد الإنفاق العسكري الأمريكي في أفغانستان بصورة مطردة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩، ليصل إجمالي الإنفاق خلال تلك الفترة إلى حوالي ٢٢٣ مليار دولار(١٨).

ومن ثم يمكن القول إن إدارة الرئيس أوباما قد تجد صعوبات في فرض ضغوط جادة على الحكومة الإسرائيلية، بالنظر إلى أزماتها سالفة الذكر وافتقادها دعم الرأي العام الأمريكي في جهودها للتوصل لتسوية للقضية الفلسطينية، ناهيك عن تعرضها لضغوط من جانب أعضاء الكونجرس

والمنظمات اليهودية الداعمة لإسرائيل لتبني مواقف أكثر اتساقًا مع حكومة نتنياهو، في حين تحظى الأخيرة بدعم الرأيين العامين الأمريكي والإسرائيلي وأعضاء الكونجرس وتواجه ضغوطًا داخلية لتبني نهج أكثر تشددًا تجاه القضية الفلسطينية.

ثانيًا: أوجه التوافق بين الرؤى الأمريكية والإسرائيلية لعملية التسوية

تكشف إعادة قراءة الخطابات والتصريحات الرسمية الأمريكية والإسرائيلية عن عدة قواسم مشتركة وجوانب واسعة للاتفاق بين الجانبين كان لها بالغ الأثر في تحديد السياسة التي انتهجها الطرفان حيال عملية التسوية، وشملت مساحة التوافق بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي عدة قضايا محورية، لاسيما أولوية أمن إسرائيل والاعتراف بيهودية إسرائيل، فضلا عن القبول المبدئي باستئناف المفاوضات ودور التطبيع العربي الإسرائيلي في عملية التسوية، فضلا عن التقييم السلبي لدور إيران وحركة حماس.

١- أولوية أمن إسرائيل:

أكد الرئيس أوباما في خطابه للعالم الإسلامي من جامعة القاهرة في ٤ من يونيو ٢٠٠٩ عمق وقوة أواصر الصلة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بقوله «متانة الأواصر الرابطة بين أمريكا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع. ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبدًا، وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية». وارتبط ذلك بصورة عضوية بتأكيد أوباما استناد نشأة إسرائيل لما أسماه «تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه» ودعوة أوباما الفلسطينيين «لنبذ العنف»[١٩].

وتفسر مقولات أوباما سالفة الذكر المدخل الذي اتبعته الإدارة الأمريكية في تحفيز إسرائيل على الاضطلاع بالتزاماتها انطلاقًا من تحقيقها المصالح الإسرائيلية، وهو ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون خلال مباحثاتها مع نظيرها المصري في ٢٨ من مايو ٢٠٠٩ بقولها: «إن حل الدولتين هو أفضل وسيلة لإسرائيل لضمان الأمن والسلام اللذين تبحث عنهما وتستحقهما». بما يعني أن البعد الأمني لا يزال يحتل المرتبة الأولي في رؤية الولايات المتحدة لعملية السلام[٢٠].

ويُستدل على استمرار أولوية البعد الأمني في الدور الأمريكي في عملية التسوية من إقرار إدارة أوباما في مايو ٢٠٠٩ تمديد مهمة بعثة التنسيق الأمني الأمريكي برئاسة الجنرال كيث دايتون في الضفة الغربية لعامين آخرين، وهي البعثة التي تولت تدريب وحدات الأمن الوطني الفلسطينية والحرس الرئاسي التابعين لحركة فتح في الضفة الغربية وبدأت مهمتها منذ عام ٢٠٠٥ مع انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في إطار ما أطلقت عليه إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش «السلام من خلال الأمن»[٢١].

أما حكومة نتنياهو فينصب تركيزها بصفة أساسية على البعد الأمني لعملية التسوية، وتتذرع في تبرير مواقفها المتشددة وامتناعها عن تنفيذ التزاماتها بما تنطوي عليه تلك الالتزامات من تهديد لأمنها. ففي خطاب نتنياهو أمام الكنيست لإعلان برنامج حكومته في ٣١ من مارس ٢٠٠٩ أشار إلى أن الاتفاق النهائي سيمكن الفلسطينيين من التمتع «بكل الحقوق ليحكموا أنفسهم، باستثناء تلك التي من شأنها أن تشكل خطرًا على أمن دولة إسرائيل ووجودها». مشيرًا إلى أن حكومته سوف «تدعم الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تكافح الإرهاب»[٢٢]. وفي كلمته للجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية إيباك في ٥ من مايو ٢٠٠٩ وضع نتنياهو شرطين أساسيين لاستئناف المفاوضات، الأول: ضمان أمن إسرائيل؛ لأنه «إذا تخلت إسرائيل عن أمنها فلن نحصل على السلام أو الأمن». أما شرطه الثاني فكان «ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي»[٢٣]. أما وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان فقد برر رفضه عودة إسرائيل لحدود عام ١٩٦٧ في تصريحاته على هامش اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٤ من مايو ٢٠٠٩ بقوله: «إن العودة إلى حدود ١٩٦٧ التي نتعرض لضغوط حاليًا للقيام بها لن تنهي النزاع مع الفلسطينيين ولن تضمن السلام ولا الأمن»[٢٤].

وفي السياق ذاته يظل توفير ضمانات لأمن إسرائيل والتصدي للتهديد النووي الإيراني أحد ثوابت الخطاب الرسمي للولايات المتحدة، واتضح ذلك من إدانة أوباما الضمنية لتصريحات الرئيس الإيراني خلال خطابه بالقاهرة بقوله إن: «تهديد إسرائيل بتدميرها أو تكرار الصور النمطية الحقيرة عن اليهود هما أمران ظالمان للغاية»[٢٥]، وتعهده في خطابه أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية إيباك في ٤ من يونيو ٢٠٠٨ قبيل توليه الرئاسة ببذل قصارى جهده لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي أو تهديد أمن إسرائيل قائلا: «تحالفنا قائم على مصالح وقيم مشتركة. أولئك الذين يهددون إسرائيل يهددوننا... وسأعمل على ضمان أن تكون إسرائيل قادرة على حماية نفسها من أي تهديد من غزة إلى طهران» [٢٦].

واتساقًا مع ذلك الانحياز المعلن لإسرائيل فإن إدارة أوباما حينما تحث إسرائيل لتبني مواقف مرنة حيال عملية التسوية لا يكون الدافع هو التزامها بحل الدولتين وإنما تحقيق مصلحة إسرائيل في اجتذاب دعم الدول العربية في مواجهة إيران، وهو ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٢٤ من أبريل بقولها: «إذا أرادت إسرائيل أن تحصل على دعم

قوي ضد إيران، لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن الفلسطينيين وعن جهود السلام؛ لأن الأمرين متلازمان»[٢٧]

وفي المقابل تربط إسرائيل بين التهديد النووي الإيراني وعملية السلام من منظور مختلف نسبيًا عن الإدارة الأمريكية، حيث اشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ من سبتمبر أن يقوم المجتمع الدولي بوقف البرنامج النووي لإيران وما أسماه بالأصولية الإسلامية في مقابل أن تتحمل حكومته «مخاطر» إحلال السلام مع الجانب الفلسطيني الذي اشترط عليه بدوره الإقرار بإسرائيل كدولة يهودية خالصة[٢٨]، وفي السياق ذاته أكدت صحيفة الجارديان البريطانية في ٢٥ من أغسطس أن نتنياهو روّج خلال جولته الأوروبية لصفقة اقترحها الرئيس أوباما تربط بين التزام تل أبيب بتجميد جزئي مؤقت للاستيطان في الضفة الغربية وتقدم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باقتراح لمجلس الأمن بتشديد العقوبات على إيران لاسيما مجال الصناعة النفطية[٢٩].

وبالنظر إلى اشتراك حكومة نتنياهو وإدارة الرئيس أوباما في التركيز على الأبعاد الأمنية لعملية السلام، يمكن اعتبار توافق الرؤى الأمريكية والإسرائيلية في تقييمهما السلبي لحركة حماس بديهيًا وهو ما أشار إليه المسئولون الإسرائيليون في عدة مواضع بقولهم إن إسرائيل لن تقبل بأن تكون الدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها حماستان[٣٠]، وأنها لن تتفاوض مع حركة حماس، وأن السلطة الفلسطينية عليها الاختيار بين السلام ومصير حركة حماس، في حين ألزمت الولايات المتحدة الحركة بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقات السابقة ونبذ العنف لتنال الشرعية[٣١].

٢- يهودية إسرائيل:

لم يسر موقف الحكومة الإسرائيلية من ضرورة اعتراف الطرف الفلسطيني بيهودية إسرائيل على وتيرة واحدة، ففي برنامج الحكومة الإسرائيلية المعلن في ٣١ من مارس وتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٦ من أبريل خلال لقائه مع الموفد الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط وضع نتنياهو الاعتراف بيهودية إسرائيل شرطًا لبدء التفاوض مع الطرف الفلسطيني[٣٢]، إلا أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد تراجع عن هذا الموقف في ٢١ من أبريل على ما يبدو تحت وطأة الضغوط الدولية وأصدر بيانًا أشار إلى أن نتنياهو «لم يضع أبدًا الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي كشرط مسبق للتفاوض والحوار مع الفلسطينيين». إلا أنه عاد ليضع الاعتراف بيهودية إسرائيل شرطًا للتوصل لاتفاق سلام نهائي؛ إذ نص البيان على أن «الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية قضية مبدئية أساسية، وبدونها يستحيل التقدم في عملية السلام والتوصل إلى اتفاق سلام»[٣٣].

ولم تجد إدارة الرئيس أوباما ما يحول دون الاعتراف بيهودية إسرائيل، حيث شدد الرئيس أوباما في خطابه أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) أثناء حملته في الانتخابات الرئاسية في ٤ من يونيو ٢٠٠٨ على قبوله مبدأ يهودية إسرائيل بقوله «إن أي دولة فلسطينية يجب أن تضمن أمن إسرائيل وأن تبقي عليها دولة يهودية عاصمتها القدس التي يجب أن تظل مدينة موحدة غير مقسمة»[٣٤].

وعلى الرغم من عدم تصريح أوباما بموقفه في هذا الصدد أثناء خطابه للعالم الإسلامي في ٤ من يونيو ٢٠٠٩، فإنه أشار ضمنًا للموقف ذاته عندما تعرض لما أسماه «الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه»[٣٥]. وما لم يعبر عنه الرئيس أوباما صراحة في خطابه بالقاهرة، أشار إليه المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل بوضوح في تصريحات عقب لقائه مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في ١٠ من يونيو ٢٠٠٩ بقوله إن الإدارة الأمريكية التزمت «بالعمل من أجل التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط يشمل إقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية»[٣٦].

٣- التفاوض مع الطرف الفلسطيني:

يمثل القبول المبدئي للتفاوض مع الطرف الفلسطيني أحد أهم أبعاد التوافق بين حكومة نتنياهو وإدارة الرئيس أوباما على الرغم من اختلاف أهداف الطرفين في هذا الصدد، حيث أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو استعداده للتفاوض حول السلام مع الفلسطينيين في خطابه لعرض برنامج حكومته أمام الكنيست في الأول من أبريل ٢٠٠٩ بقوله: «سنخوض مفاوضات سلام دائمة مع السلطة الفلسطينية بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي»[٣٧]. وهو المبدأ ذاته الذي قبله وزير الخارجية الإسرائيلي وأكده في لقائه مع وفد أعضاء الكونجرس الأمريكي في ٩ من أغسطس بقوله: «تستند السياسة الإسرائيلية إلى مواصلة الحوار مع الفلسطينيين وتحسين الإجراءات الأمنية والوضع الاقتصادي لديهم». معتبرًا ذلك «أقصى ما يمكن التوصل إليه في السنوات المقبلة»[٣٨].

وبطبيعة الحال فإن الرئيس أوباما قد أعلن منذ وصوله لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة دعمه استئناف التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما يرتبط بسعي الرئيس أوباما للتقارب مع العالم الإسلامي، ففي لقائه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ٢٣ من سبتمبر أكد أوباما ضرورة بدء «مفاوضات

الوضع الدائم في أقرب وقت، لقد فات أوان الحديث عن بدء المفاوضات وحان وقت تحقيق تقدم»[٣٩]. وعلى الرغم من التوافق بين الطرفين على أهمية التفاوض، فإن النتائج التي سيفضي إليها التفاوض وإجراءات بناء الثقة السابقة عليه ظلت موضع خلاف بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي.

٤- التطبيع والسلام الاقتصادي:

أكد كلٌ من أوباما ونتنياهو دور الدول العربية في مفاوضات السلام؛ حيث رأى أوباما أن مبادرة السلام العربية كانت بداية مهمة إلا أن مسؤولية الدول العربية لا تنتهي بهذه المبادرة، وإنما يتحتم عليهم أيضًا مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته ودعم اعترافهم بشرعية إسرائيل وفق ما ورد في خطابه للعالم الإسلامي[٤٠]؛ ومن ثم طرحت الإدارة الأمريكية في رؤيتها حول التوازي بين تقديم حكومة نتنياهو تنازلات جزئية عن مواقفها المتشددة تجاه عملية التسوية واتخاذ الدول العربية إجراءات تدريجية للتطبيع مع إسرائيل.

وفي مرحلة لاحقة بدت المعادلة التي تطرحها إدارة أوباما واضحة ولا تتجاوز أن يكون «التطبيع مقابل التجميد المؤقت للاستيطان»، وهو ما كشفت عنه المقترحات الأمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وكان من أهمها دعوة جورج ميتشل في جولته الشرق أوسطية في ٢٧ من يوليو الدول العربية إلى اتخاذ خطوات تطبيعية تجاه إسرائيل؛ لتشجيعها على تقديم تنازلات تمهد لتسوية سلمية[٤١]، وما كشفت عنه مجلة الفورين بوليسي Policy Foreign الأمريكية في ٢٨ من يوليو الماضي حول قيام الرئيس أوباما بإرسال خطابات إلى زعماء ٧ دول عربية من بينها: مصر، والسعودية، والأردن، والبحرين، والإمارات، يطالبها فيها باتخاذ «إجراءات لبناء الثقة والتطبيع مع إسرائيل»[٤٢]. وتواكب ذلك مع طرح مقترح أمريكي لقيام الدول العربية بفتح مجالها الجوي أمام حركة الملاحة الجوية الإسرائيلية كخطوة أولى لتطبيع العلاقات بين الطرفين[٤٣].

ومن هذا المنطلق وجدت حكومة نتنياهو فرصة سانحة للمطالبة بما تسميه خطوات جادة على مستوى التطبيع العربي مقابل تنازلات ضئيلة في قضايا من قبيل تجميد الاستيطان المؤقت في الضفة الغربية. ولذا ركز خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان في ١٤ من يونيو على العوائد الاقتصادية التي تجنيها إسرائيل من استئناف التفاوض، وبحيث اقتصر دور الدول العربية في عملية السلام وفق رؤيته على تقديم منافع اقتصادية لإسرائيل كمقابل لقبولها بإقامة دولة فلسطينية، وهو ما عبر عنه بقوله «إنني أناشد الدول العربية التعاون مع الفلسطينيين ومعنا للمضي قدمًا بالسلام الاقتصادي. إن السلام الاقتصادي لا يأتي بديلا عن السلام السياسي لكنه يشكل مقوّمًا مهمًا في إنجازه»[٤٤].

بدت المعادلة التي تطرحها إدارة أوباما واضحة ولا تتجاوز أن تكون «التطبيع مقابل التجميد المؤقت للاستيطان»

ويمكن القول إن موقف إدارة أوباما من التطبيع شجع إسرائيل على تكرار مطالباتها بالتطبيع لإثبات«جدية الأطراف العربية»، وهو ما يستدل عليه بتصريحات نائب وزير الخارجية داني أيالون للإذاعة العامة الإسرائيلية في ٢ من يوليو التي ربط فيها بين قيام إسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية واتخاذ الدول العربية إجراءات تطبيعية موازية وخاصة قيام المملكة العربية السعودية بتدشين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل[٤٥]، كما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن نتنياهو خلال لقاء عقده مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي في القدس قوله إن «الكثير من الإسرائيليين مستعدون لتقديم تنازلات عديدة للفلسطينيين، لكنْ ثمة أمر واحد ليسوا مستعدين له؛ وهو أن يكونوا مغفلين، ولذلك فإنه إذا أراد أحد أن أجمد الاستيطان فإني أتوقع أن يمنح الفلسطينيون والعرب المقابل لذلك»[٤٦].

ثالثًا: القضايا الخلافية في الخطاب الرسمي للولايات المتحدة وإسرائيل

لم يَحُلْ التوافق بين الولايات المتحدة وإسرائيل دون وجود خلافات جوهرية في رؤية الطرفين لعملية التسوية، لاسيما في ظل اتساع مساحة التناقضات بين توجهاتهما وأهدافهما المعلنة، وغياب الاتساق بين تعهد الرئيس أوباما برعاية التوصل لتسوية للقضية الفلسطينية تقوم على حل الدولتين ودعوته المتكررة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف التفاوض حول القضايا الخلافية من جانب ودعم الحكومة الائتلافية الإسرائيلية ذات التوجه اليميني للتوسع الاستيطاني ورفضها تقديم أي تنازلات أو القبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة من جانب آخر. ومن ثم بدت الخلافات الأمريكية الإسرائيلية واضحة في إطار ثلاث قضايا هي: التوسع الاستيطاني، وتقسيم القدس المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وإن تفاوتت حدة الخلافات من قضية إلى أخرى، إلا أن النمط العام للتفاعلات بين الطرفين خلال الفترة محل الدراسة جاء كاشفًا بصفة عامة عن عدم وجود توافق حول تلك القضايا.

١- التوسع الاستيطاني:

يظل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي القضية الأكثر إثارة للجدل بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، لاسيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أكثر من مناسبة أهمها خطابه للعالم الإسلامي عن عدم قبول الولايات المتحدة بشرعية الاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية؛ لأنها تنتهك

الاتفاقات السابقة وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام. وهي الخلافات التي بدت واضحة بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال زيارة نتنياهو إلى واشنطن في مايو ٢٠٠٩ وأثناء المحادثات بين وزيرة الخارجية الأمريكية ونظيرها الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان في ١٧ من يونيو الجاري، ناهيك عن إدانة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٤ من أغسطس قيام إسرائيل بطرد عائلات فلسطينية من القدس الشرقية واعتبار ذلك من قبيل «الأعمال الاستفزازية» التي تتناقض مع واجبات إسرائيل(٤٧).

حيث تجد إدارة الرئيس أوباما في تجميد الاستيطان ركنًا أساسيًا في عملية بناء الثقة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية تمهيدًا لاستئناف محادثات السلام بين الطرفين ومن ثم كسر الجمود الراهن في عملية التسوية، والتطرق في مرحلة لاحقة للتفاوض حول قضايا التسوية النهائية، وهو ما تعترض عليه ابتداءً الحكومة الإسرائيلية، التي ترى مجرد تجميد الاستيطان تنازلا ضخمًا يتطلب أن يقدم المجتمع الدولي والدول العربية والسلطة الفلسطينية تنازلات مماثلة لصالح إسرائيل قبل التزامها بتجميد الاستيطان.

ويرتبط الموقف الإسرائيلي بهيكل الائتلاف الحكومي في إسرائيل الذي تشغل فيه أحزاب اليمين الديني أغلبية المقاعد الوزارية، واعتماد تلك الأحزاب على الدعم الانتخابي للمستوطنين، وهو ما تجلى في تصريحات أفيجدور ليبرمان خلال اجتماع في الكنيست في ٦ من يوليو والتي برر فيها رفضه إجراء مفاوضات بشأن وقف الاستيطان مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل بوجود تناقض مصالح في تعامل الطرفين مع موضوع الاستيطان قائلا: «بالنسبة لي، كشخص يسكن في المستوطنات (مستوطنة نوكديم شرق القدس الشرقية المحتلة) فإن تجميد بناء المستوطنات ينطوي على تعارض في المصالح». مشددًا على أنه لن «يتنازل بأي حال من الأحوال عن الخطوط الحمراء التي اتفق عليها مع رئيس الحكومة»(٤٨).

واتسم الموقف الإسرائيلي من الاستيطان بعدة خصائص جوهرية، أهمها: الرفض المطلق للوقف الكامل للاستيطان في الضفة الغربية أو فرض قيود على الاستيطان في القدس الشرقية. وهو ما نوه به نتنياهو في اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٤ من مايو بقوله: «إن المطالبة بالوقف التام للبناء ليست شيئًا يمكن تبريره». و«أن إسرائيل لا تقبل بقيود على البناء» ضمن ما تعتبره إسرائيل عاصمتها، وهي بلدية القدس، التي تضم القدس الشرقية العربية، وأجزاء من الضفة المحتلة منذ حرب ١٩٦٧(٤٩).

وتتمثل السمة الثانية للموقف الإسرائيلي في رفض تفكيك المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في اجتماع مجلس الوزراء في ٩ من أغسطس بقوله إن حكومته لن توافق على إخلاء المستوطنات اليهودية الموجودة في الضفة الغربية، وأن «الانسحاب من قطاع غزة لم يجلب السلام ولا الأمن. تحول هذا القطاع إلى قاعدة تسيطر عليها حماس الموالية لإيران، ولن نرتكب مجددًا مثل هذا الخطأ»(٥٠). كما نوه وزير الخارجية الإسرائيلية في ٢٤ من مايو برفضه العودة لحدود ١٩٦٧ بقوله: إن «العودة إلى حدود ١٩٦٧ كما يطلبون منا أن نفعل، لن تنهي النزاع مع الفلسطينيين، ولن تضمن السلام ولا الأمن لإسرائيل». وأضاف وزير الإعلام وشؤون يهود الشتات يولي أدلشتاين أن «رئيس الوزراء أوضح في اجتماعنا أنه لا توجد تفاهمات أو التزامات تتعلق بقضية تجميد أعمال البناء في الضفة الغربية أو تفكيك أي من المستوطنات العشوائية»(٥١).

في حين تمثلت السمة الثالثة للموقف الإسرائيلي في الموافقة على تجميد الاستيطان لفترة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر، دون وقف العمل في المستوطنات القائمة فعلا، وهو ما أطلقت عليه إسرائيل النمو الطبيعي للمستوطنات. وبشرط أن تحصل إسرائيل على تنازلات من الأطراف الدولية على صعيد فرض عقوبات على طهران وبدء تطبيع العلاقات مع الدول العربية كما سلفت الإشارة. حيث أعلنت حكومة نتنياهو رسميًا في ١٧ من أغسطس عن استعدادها لتجميد الاستيطان في الضفة الغربية لمدة ستة أشهر ووقف مناقصات البناء حتى بداية ٢٠١٠ دون أن يمتد ذلك لمشروعات البناء الخاصة أو أعمال البناء التي بدأت قبل الإعلان في المستوطنات القائمة(٥٢).

ومن ثم أضحى الخلاف بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي حول الاستيطان أحد ثوابت العلاقات بين الطرفين في الآونة الأخيرة، وهو ما تجلى خلال لقاء وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مع نظيرها الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان في ١٧ من يونيو الجاري، التي أكد خلالها ليبرمان أن «إسرائيل لا يمكنها القبول بهذه الرؤية التي تنص على تجميد تام وكامل للاستيطان، ويجب أن يكون بإمكاننا مواكبة النمو الطبيعي». في مقابل تأكيد هيلاري ضرورة الوقف الكامل لعمليات الاستيطان؛ باعتبار ذلك متطلبًا أساسيًا لدفع عملية السلام قدمًا(٥٣). ولعل ذلك الخلاف بين الطرفين كان من أهم أسباب إخفاق المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في ١٨ من سبتمبر في التقريب بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إعدادًا لعقد اللقاء الثلاثي بين عباس ونتنياهو وأوباما في واشنطن(٥٤).

وإزاء تمسك إسرائيل بموقفها من الاستيطان تراجع الرئيس أوباما عن موقفه من الاستيطان خلال لقائه مع الرئيس

أبو مازن ونتنياهو في البيت الأبيض في ٢٢ من سبتمبر، فحث أوباما إسرائيل على «ممارسة ضبط النفس» فيما يخص التوسع الاستيطاني، في خطوة اعتُبرت تراجعًا عن موقفه السابق الذي كان يعتبر وقف الاستيطان بشكل كامل شرطًا لاستئناف العملية السلمية[٥٥]. كما ألمحت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٨ من أغسطس إلى إمكانية التخلي عن تجميد الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فيليب كراولي: «إن واشنطن لا تفرض أي شرط مسبق لاستئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي»[٥٦].

٢- تقسيم القدس:

على الرغم من إعلان الرئيس أوباما في خطابه أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) في ٤ من يونيو ٢٠٠٨ عن تأييده لجعل «القدس عاصمة موحدة للشعب اليهودي» فإنه عاد وتراجع عن تلك التصريحات في ٦ من يونيو ٢٠٠٨ بقوله في تصريحات صحفية «إن الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن يتفاوضوا على مستقبل المدينة المقدسة». وبدا أن موقف الرئيس أوباما قد تغير باتجاه ترك تحديد مستقبل القدس لطرفي النزاع في مفاوضات الوضع النهائي[٥٧].

ومن ثم وجدت الإدارة الأمريكية أن مقتضيات الاضطلاع بدور الوسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تفرض الالتزام بتأجيل حسم مصير المدينة المحتلة إلى ما تسفر عنه المفاوضات: ويُستدل على ذلك من مطالبة وزيرة الخارجية الأمريكية لإسرائيل في ١٦ من يوليو بوقف التوسع الاستيطاني بضاحية الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة[٥٨]، وانتقادها قيام إسرائيل بطرد عائلات فلسطينية من القدس الشرقية واعتبار ذلك من قبيل «الأعمال الاستفزازية» التي تتناقض مع التزامات إسرائيل[٥٩].

وفي المقابل فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض إخضاع مصير المدينة المقدسة للتفاوض وتعتبر سيطرتها على جميع أرجائها من قبيل المسلمات بغض النظر عن الانتقادات الدولية، ففي كلمته بالاحتفال السنوي للاستيلاء على الشطر الشرقي للمدينة المقدسة في ٢١ من مايو، شدد نتنياهو على أن «القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل. إن القدس كانت دائمًا لنا وستبقى كذلك إلى الأبد. لن تقسم القدس بعد اليوم أبدًا»[٦٠]، وفي خطابه بجامعة بار إيلان في ١٤ من يونيو اشترط نتنياهو للموافقة على قيام دولة فلسطينية أن تكون «القدس عاصمة إسرائيل وتظل موحدة، وحرية العبادة فيها مضمونة لكل أتباع الأديان»[٦١]. وهو ما يعني ضمنًا عدم جدوى التفاوض بين الطرفين في ظل موقف حكومة نتنياهو الرافض لطرح الموضوع ابتداءً والقائم على فرض الأمر الواقع وضم المدينة المقدسة لإسرائيل بالقوة.

٣- إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة:

تبنت إدارة الرئيس أوباما حل الدولتين كتوجه عام لسياساتها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في أول جولة شرق أوسطية لها بعد تولي منصبها في ٤ من مارس ٢٠٠٩، منوهةً بالتزام الإدارة الأمريكية بإقامة «دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة»[٦٢]. كما اعتبر الرئيس أوباما خلال لقائه مع الرئيس الفلسطيني أبو مازن في ٢٩ من مايو أن قيام دولة فلسطينية مستقلة لها مقومات البقاء هو الالتزام الرئيسي لإسرائيل بموجب خطة خارطة الطريق. إلا أنه رفض وضع مدى زمني محدد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية[٦٣].

وفي خطابه للعالم الإسلامي حدد أوباما التزامات الطرفين لإقامة الدولة الفلسطينية بحيث شملت الالتزامات الفلسطينية ما أطلق عليه أوباما «التخلي عن العنف»، والاعتراف بحق إسرائيل في البقاء، في حين تلتزم إسرائيل بالإقرار بحق فلسطين في البقاء و«تمكين الفلسطينيين من أن يعيشوا ويعملوا ويطوروا مجتمعهم» من خلال تحسين الأوضاع المعيشية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٦٤].

وفي المقابل اتسم الموقف الإسرائيلي من إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقدر كبير من التعقيد والغموض، وتطور هذا الموقف عبر مرحلتين رئيسيتين، في المرحلة الأولى لم تقر حكومة نتنياهو سوى بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي دون قبول إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وهو ما اتضح في خطاب نتنياهو أمام الكنيست في ٣١ من مارس ٢٠٠٩ الذي أكد فيه قبوله المضي قدمًا في عملية السلام بقوله: «إن الحكومة برئاستي ستتحرك لبلوغ السلام على ثلاث جبهات: اقتصادية وأمنية وسياسية... سنخوض مفاوضات سلام دائمة مع السلطة الفلسطينية بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي» سيتمتع الفلسطينيون في إطاره «بكل الحقوق ليحكموا أنفسهم، باستثناء تلك التي من شأنها أن تشكل خطرًا على أمن دولة إسرائيل ووجودها»، إلا أنه امتنع عن الإشارة إلى دولة فلسطينية مستقلة[٦٥]. وهو ذات التوجه الذي أكده في خطابه أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية في ٥ من مايو حينما أعلن خطته «ثلاثية المسارات للسلام مع الفلسطينيين» متجاهلا الحديث عن الدولة الفلسطينية أو قبوله لحل الدولتين[٦٦].

وفي السياق ذاته أكد وزير الخارجية الإسرائيلي أثناء مراسم توليه وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٢ من أبريل أن إسرائيل غير ملزمة بأي اتفاق تم التوصل إليه خلال مؤتمر

أنابوليس للسلام عام ٢٠٠٧، وأن حكومة نتنياهو ملزمة فقط بخارطة الطريق التي تلزم الفلسطينيين من وجهة نظره بالتصدي «للإرهاب والسيطرة على غزة ونزع سلاح حماس، دون هذا سيكون من الصعب التحرك قدمًا»[٦٧].

بيد أن خطاب الرئيس أوباما في القاهرة الذي أكد فيه التزامه بحل الدولتين وتعرض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لوابل من الأسئلة والانتقادات في الكونجرس حول تحفظه على حل دولتين أثناء زيارته للولايات المتحدة في ١٩ من مايو [٦٨] كانا من أهم العوامل التي دفعت الحكومة الإسرائيلية لمراجعة موقفها من الدولة الفلسطينية، ومثّل خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان في ١٤ من يونيو لإعلان سياسته تجاه عملية السلام نقطة تحول في الموقف الإسرائيلي؛ حيث أعلن نتنياهو قبوله إقامة دولة فلسطينية كنتاج لعملية التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أنه وضع عدة شروط لتحقيق ذلك الهدف، أهمها: أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ولا تمتلك أي صلاحيات لعقد معاهدات عسكرية، وأن يكون مجالها الجوي مفتوحًا لإسرائيل للرد على التهديدات الأمنية من جانب حزب الله وإيران[٦٩].

وأشار نتنياهو إلى أنه «إذا تلقينا هذه الضمانة بنزع السلاح والترتيبات الأمنية التي تطلبها إسرائيل، وإذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، سنكون مستعدين لإبرام اتفاق سلام حقيقي والوصول إلى حل بالنسبة لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية»، كما اشترط نتنياهو أن تكون القدس» عاصمة موحدة لإسرائيل وأن يتم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج إسرائيل»[٧٠].

وبمعنى آخر فإن قبول حكومة نتنياهو بإقامة دولة فلسطينية مستقلة قد اقترن بإخراج جميع القضايا الأساسية المفترض أن يتم التفاوض عليها من العملية التفاوضية ووضعها كشروط، ما على الفلسطينيين سوى التصديق عليها للبرهنة على جديتهم في قبول التسوية وفى المقابل يقيمون دولة منزوعة السلاح، وبلا جيش، ولا تسيطر على الحدود والأجواء، ولا تقيم تحالفات تهدد أمن إسرائيل وتتعارض مع مصالحها.

ولعل وزير الخارجية الإسرائيلي كان محقًا حينما استبعد في ١٠ من أغسطس إمكانية التوصل لاتفاق سلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في السنوات المقبلة، وأن الجهود الدبلوماسية قد تؤدي إلى تحسن على المستويين الأمني والاقتصادي وهو ما يعزوه ليبرمان إلى ما يسميه «المواقف الراديكالية والقاطعة للفلسطينيين حيال القدس وحق العودة والمستوطنات»[٧١]. وبالنظر للموقف الإسرائيلي سالف الذكر يكون هدف حكومة نتنياهو من الانخراط في عملية التسوية هو التفاوض من أجل التفاوض وحسم مختلف القضايا الخلافية بسياسات أحادية الجانب كما سوف يتضح لاحقًا.

رابعًا: سياسات إدارة أوباما تجاه عملية التسوية

على الرغم من القضايا الخلافية في الخطاب الرسمي لكل من إدارة أوباما وحكومة نتنياهو؛ فإن سياسات الطرفين جاءت لتحقق الرؤية الإسرائيلية لعملية السلام بحيث لم تؤد الخلافات لممارسة الولايات المتحدة ضغوطًا جادة على إسرائيل لدفعها لتبني مواقف مرنة من القضايا الخلافية، بما يعكس تراجعًا لإدارة أوباما عن التزامها بتسوية القضية الفلسطينية وفق مقتضيات حل الدولتين، وهو ما يعكس الفجوة بين الخطاب الرسمي لإدارة أوباما والسياسات الفعلية التي تبنتها والثبات النسبي لتلك السياسات الأمريكية تجاه عملية التسوية، على الرغم من تغير الإدارة الأمريكية في يناير ٢٠٠٩ وتبني أوباما سياسة التقارب مع العالم الإسلامي، وشملت السياسات والممارسات الأمريكية تجاه عملية السلام ما يلي:

١- الضغط على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لبدء التفاوض:

اختلفت إدارة الرئيس أوباما عن سابقتها في تعهدها منذ بداية توليها السلطة بالانخراط في عملية التسوية وتأكيد التزامها بدفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتفاوض حول قضايا الوضع النهائي من خلال جهود لم تخلُ من الجدية لتضييق الفجوة بين مطالب الطرفين لبدء التفاوض، واتضحت هذه الجدية مع بداية أول جولة شرق أوسطية لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في أول مارس ٢٠٠٩[٧٢] واجتماع الرئيس أوباما مع نتنياهو في ١٩ من مايو واجتماعه بالرئيس أبو مازن في ٢٩ من مايو في البيت الأبيض؛ لحثهما على البدء في عملية التفاوض انطلاقًا من رؤيته لحل الدولتين، كما أوفدت الإدارة الأمريكية جورج ميتشل إلى منطقة الشرق الأوسط في ست جولات متتالية بداية من ٨ من يونيو، مرورًا بجولته في المنطقة في ٢٦ من يوليو و١٨ من سبتمبر ومحادثات ميتشل ونتنياهو في لندن في ٢٦ من أغسطس، وهو ما لم يسفر إجمالا عن تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بموافقة إسرائيل على تجميد النشاط الاستيطاني بصورة مؤقتة[٧٣].

وعلى الرغم من اعتبار الإدارة الأمريكية قبول نتنياهو في خطابه بجامعة بار إيلان بمبدأ إقامة دولة فلسطينية تقدمًا في موقف الطرف الإسرائيلي وخطوة على الطريق الصحيح، وإشادتها بالإعلان الإسرائيلي في ١٨ من أغسطس عن الاستعداد لتجميد الاستيطان في الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، فإنها لم تتمكن من إقناع إسرائيل بالتوقف التام عن أنشطتها الاستيطانية في القدس الشرقية أو الانتهاكات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٧٤].

وجاء اجتماع الرئيس أوباما مع الرئيس الفلسطيني أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو في ٢٢ من سبتمبرعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليعكس إخفاق الإدارة الأمريكية في دفع الطرفين لاستئناف التفاوض[٧٥]، حيث نوه المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس بأن الإدارة الأمريكية لا تعلق «آمالا كبرى على لقاء واحد». وأشار إلى أن الرئيس أوباما حث الطرفين على استئناف التفاوض حول الوضع النهائي[٧٦]، وهو ما اعتبره وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان انتصارًا للموقف الإسرائيلي الرافض لتجميد النشاط الاستيطاني وأن «القمة أثبتت فاعلية الموقف الحازم لإسرائيل ضد تجميد الاستيطان». مشددًا على أن حكومته نجحت في الحفاظ على وعدها للناخب الإسرائيلي ورفضت الاستسلام للضغوط الأمريكية[٧٧].

ويمكن القول إن إدارة الرئيس أوباما لم تبد إلى الآن سوى مقاربة متحيزة يقوم عمادها الرئيسي على تجميد إسرائيل للاستيطان في مقابل تطبيع كامل بين الدول العربية وإسرائيل، في حين تغفل القضايا الخلافية المعقدة والتعنت الإسرائيلي تجاه طرحها للتفاوض. واستنادًا لواقع الخطاب الإسرائيلي الجامد -الذي سلفت الإشارة إليه- وطبيعة الممارسات الأحادية الإسرائيلية لفرض تسوية غير عادلة على الطرف الفلسطيني وامتناع إدارة أوباما عن الضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها يمكن التنبؤ بأن مآل جهود أوباما لن يختلف عن كثيرًا عن سابقيه.

٢ - الدعم الأمني والسياسي لإسرائيل:

حيث استمرت الولايات المتحدة في تقديم دعمها الأمني والعسكري لإسرائيل، وهو ما يستدل عليه مما كشف عنه يوسي ميلمان في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في ٢٩ من سبتمبر من أن المدير العام لوكالة الطاقة النووية الإسرائيلية شاؤول حوريف، والمدير العام لمديرية الإشراف على أمان المفاعلات الذرية الأمريكية ديل كلاين قد وقعا اتفاقًا لزيادة التنسيق بينهما في قضية الأمن النووي، بما يمثل كسرًا للعزلة النووية المفروضة على تل أبيب لعدم توقيعها اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية مشيرًا إلى تعهد الرئيس أوباما باستمرار سرية البرنامج النووي الإسرائيلي[٧٨].

كما أجرت الولايات المتحدة وإسرائيل مناورات دفاعية بداية من ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩ تحت مسمى مناورات «كوبرا العرعر» للتدريب على التصدي لهجوم صاروخي مشترك ومتزامن من قِبل إيران وسوريا وحزب الله وحماس على إسرائيل، وشملت تمكين المنظومات الدفاعية الصاروخية الأمريكية والإسرائيلية لاسيما شبكة الدفاع الصاروخي الأمريكية «باتريوت»، وشبكة الدفاع الأمريكية الإسرائيلية «حيتس٢»، وشبكة الدفاع الصاروخي الأمريكية المتنقلة «باتريوت هوك ٣» من العمل بصورة مشتركة من بالاعتماد على الرادار الأمريكي «اكس باند،» FBX-T الموجود في النقب[٧٩].

كما يمكن اعتبار زيارة وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس إلى إسرائيل في ٢٦ من يوليو مؤشرًا آخر على فصل الولايات المتحدة بين عملية التسوية ودعمها إسرائيل على المستوى الأمني؛ حيث استهدفت زيارته إجراء محادثات لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الدفاع الصاروخي، على الرغم من الخلافات المحتدمة بين الطرفين والرفض الإسرائيلي لتجميد الاستيطان. وشملت الزيارة التباحث حول تعزيز التعاون الثنائي لتطوير نظام صاروخي مضاد للصواريخ البالستية لحماية إسرائيل من هجوم إيراني محتمل، وخطط إسرائيل لشراء ما يصل إلى ١٠٠ مقاتلة إف-٣٥ التي يمكنها تفادي الرادار في صفقة تقدر قيمتها بحوالي ١٥ مليار دولار بحيث يبدأ التسليم في عام ٢٠١٤[٨٠].

وفي السياق ذاته تأتي تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التي نقلتها صحيفة النيويورك تايمز في ٢٢ من يوليو ٢٠٠٩ عن مشروع لإعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؛ بحيث تقوم الولايات المتحدة بمد مظلة دفاعية من منابع النفط في منطقة بحر قزوين الجيواستراتيجية إلى مضيق عدن والمحيط الهندي، تستهدف في المقام الأول احتواء إيران إقليميًا، وتأمين تدفق النفط عبر المضايق والممرات البحرية الحيوية، والتصدي لإيران في حال امتلاكها أسلحة نووية مستقبلا. تراوحت توقعات المحللين السياسيين حول المشروع ما بين السماح لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن بالحصول على طائرات الإنذار المبكر الأمريكية من طراز أواكس ونشر بطاريات باتريوت باك-٣ في عدة دول عربية وإنشاء قواعد محدودة للاتصالات وتبادل المعلومات[٨١] . إلا أن الهدف الأساسي على ما يبدو هو إدماج إسرائيل في محيطها العربي، ودفع الدول العربية سالفة الذكر لتطبيع علاقاتها العسكرية مع إسرائيل في مواجهة ما تطلق عليه واشنطن التهديد النووي الإيراني لمنطقة الشرق الأوسط.

وعلى مستوى أمن إسرائيل الداخلي حرصت الولايات المتحدة على تحييد التهديدات الأمنية التي تتعرض لها إسرائيل بما يمكن اعتباره استمرارية لسياسة إدارة الرئيس بوش الابن؛ حيث اتفقت الولايات المتحدة وكندا وسبع دول أوروبية في مؤتمر بلندن في ١٣ من مارس ٢٠٠٩ على خطوات «عملية» لمنع وصول السلاح إلى غزة، منها: اعتراض السفن وتفتيشها في البحر، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والضغط الدبلوماسي[٨٢]. وأقر الكونجرس الأمريكي في ٧ من يونيو تخصيص ٥٠ مليون دولار لتأمين الحدود المصرية مع قطاع غزة

لمواجهة التهريب عبر الأنفاق[٨٣]. وعلى الصعيد ذاته اشترطت الولايات المتحدة النص على مراعاة أمن إسرائيل في التوصية الصادرة عن قمة مجموعة الثماني في مدينة لاكويلا الإيطالية في ٨ من يوليو بفتح معابر قطاع غزة من أجل تدفق المعونات الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص من غزة وإليها[٨٤].

كما استمر الدعم السياسي لإسرائيل من جانب إدارة الرئيس أوباما على الرغم من الخلافات بين الطرفين حول مواقف إسرائيل من عملية السلام، وتجلى في رفض الرئيس أوباما تحميل إسرائيل مسئولية أزمات منطقة الشرق الأوسط خلال لقائه مع طلاب الجامعات التركية في ٧ من أبريل قائلا: «في العالم الإسلامي يسود اعتقاد بأن أي مشكلة تحدث يقف وراءها إسرائيليون، وهذا أمر يفتقد للتوازن» [٨٥]. كما قاطعت الإدارة الأمريكية مؤتمر مناهضة العنصرية (ديربان ٢) في أبريل ٢٠٠٩؛ وذلك احتجاجًا على نص الوثيقة النهائية التي تضمنت انتقادات للممارسات الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة[٨٦].

وفي السياق ذاته تعهدت الإدارة الأمريكية باستخدام حق النقد (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع إقرار تقرير الأمم المتحدة حول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وانتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إيان كيلي التقرير في ١٨ من سبتمبر قائلا: إنه «على الرغم من أن التقرير يتناول كل أطراف الصراع، فإنه يركز بشكل كبير على ما قامت به إسرائيل فإنه يغفل –ما يسميه كيلي– الأمور المؤسفة التي قامت بها حماس التي لم يتناولها التقرير سوى عبر ملاحظات «عامة وخجولة»[٨٧]؛ ومن ثم يمكن القول إن تعنت الموقف الإسرائيلي تجاه عملية التسوية لم يؤد لقيام إدارة أوباما التي ادعت تبني مقاربة مختلفة وأكثر حيادًا تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، بالضغط على إسرائيل عبر تجميد جانب من دعمها العسكري أو الأمني أو السياسي. وبدا أن عملية التسوية والدعم الأمريكي لإسرائيل مساران منفصلان بالنسبة للإدارة الأمريكية.

٣- تدعيم السلطة الوطنية الفلسطينية:

انطلاقًا من رفض إدارة الرئيس أوباما التعامل مع حركة حماس واستمرار الدعم الأمني لإسرائيل كأحد ثوابت السياسة الشرق أوسطية الأمريكية، ركزت إدارة أوباما على تدعيم السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس أبو مازن؛ باعتبار ذلك أحد آليات تقويض سيطرة حركة حماس على قطاع غزة؛ حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٢٤ من يوليو أن الولايات المتحدة منحت السلطة الفلسطينية مساعدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لمساعدتها على سد العجز في موازنتها، وهو ما سبقه تعهد وزيرة الخارجية الأمريكية في مؤتمر شرم الشيخ للجهات المانحة لمساعدة قطاع

جميع الدلائل تشير إلى أن مصير عملية التسوية هو الجمود

غزة في مارس الماضي بتقديم مساهمة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار إلى الفلسطينيين، منها ٣٠٠ مليون دولار لقطاع غزة على أن يذهب الباقي للسلطة الوطنية الفلسطينية[٨٨].

كما أقرت إدارة أوباما استمرار مهمة البعثة الأمريكية للتنسيق الأمني في الضفة الغربية برئاسة الجنرال كيث دايتون، لتدريب العناصر الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ حيث أتمت البعثة تدريب ٤٠٠ عنصر في الحرس الرئاسي و١٧٠٠ عنصر في قوات الأمن الوطني في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن في الفترة بين عام ٢٠٠٧ ويونيو ٢٠٠٩، وقامت الولايات المتحدة بتحويل ١٦١ مليونًا في عام ٢٠٠٩ لدفع تكلفة التدريب والتجهيزات الأمنية. كما وافق الكونجرس في موازنة عام ٢٠٠٩ على تقديم ١٠٩ ملايين دولار لتغطية النفقات الإضافية لبرنامج التدريب الأمني سالف الذكر[٨٩].

ولا تتجاوز أهداف هذا الدعم الأمني تعزيز المكانة السياسية للرئيس أبو مازن وحركة فتح في مواجهة القدرات العسكرية المتصاعدة لحركة حماس للحيلولة دون نجاح حماس في فرض سيطرتها على الضفة الغربية على غرار ما حدث في غزة عام ٢٠٠٧، ويتكامل ذلك الهدف مع ضبط الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية على الحدود مع إسرائيل والتصدي لأي محاولة لإطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية. وهو ما أكده الجنرال كيث دايتون في كلمته أمام معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في ٧ من مايو الماضي، مشيرًا إلى أن تدريب قوات الأمن الفلسطينية لا ينفصل عن جهود منع تهريب السلاح لقطاع غزة، بما يعني أن تدريب قوات الأمن في الضفة الغربية يرتبط بتكريس الانفصال بين الضفة وغزة، ولا يعدو في التحليل الأخير كونه أحد أشكال الدعم الأمني لإسرائيل.

خامسًا: الممارسات الإسرائيلية تجاه قضايا التسوية الخلافية

اتبعت إسرائيل سياسات أحادية الجانب لحسم جميع القضايا الخلافية المفترض مناقشتها مع الطرف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي عنوة ودون أي اعتبار لقرارات الشرعية الدولية، وهو ما تواكب مع انتهاكات عسكرية للهدنة المبرمة مع حركة حماس في قطاع غزة، وهو ما يأتي اتساقًا مع توجهات الائتلاف اليميني المتشدد القائمة على رفض وجود الآخر الفلسطيني ورفض تقديم أي تنازلات في القضايا المحورية للتسوية. وفي هذا الصدد يمكن القول إن حكومة نتنياهو قد آثرت أن تعاجل بتحديد مساحة حركة الرئيس أوباما واستباق طرحه لرؤيته حول تسوية القضية الفلسطينية، من

خلال إجراءات استباقية شملت غالبية قضايا التسوية النهائية، وهو ما يمكن استعراضه تفصيلا فيما يلي:

١- تسريع وتيرة النشاط الاستيطاني:

لا يمكن اعتبار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية ومدينة القدس أحد مستجدات البرنامج السياسي لحكومة نتنياهو، وإنما يمكن اعتباره أحد ثوابت السياسة الإسرائيلية بغض النظر عن التوجه السياسي للائتلاف الحاكم؛ حيث تسبب الاستيطان وجدار الفصل العنصري في تقليص مساحة الضفة الغربية بنحو ٤٦٪ في القترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، وتجاوز عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة ١٤٥ مستوطنة يقطنها حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وهذه المستوطنات منتشرة على صورة بؤر غير منتظمة بهدف تمزيق أوصال الضفة الغربية، وفصل القدس الشرقية تقريبًا عن محيطها الفلسطيني(٩٠).

بيد أن حكومة نتنياهو قد اتجهت لتسريع وتيرة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية مع تصاعد الضغوط الدولية عليها لتجميد الاستيطان، وفي هذا الإطار صادق وزير الداخلية الإسرائيلي في ٢ من مايو على الخطة الخاصة بضم مستوطنة كيدار و١٢ ألف كم من أراضي الفلسطينيين بالضفة إلى مستوطنة «معاليه أدوميم»، لبناء ٦٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة تصل ما بين المستوطنتين، ويجعل منهما كيانًا استيطانيًا واحدًا يفصل شمال الضفة عن غربها، بما يهدف إلى تطويق المستوطنة لمدينة القدس وعزلها جغرافيًا عن الضفة الغربية(٩١).

وفي السياق ذاته خصصت إسرائيل في مشروع موازنتها لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ التي أقرها الكنيست في ٢١ من يونيو قروضًا بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لمستوطنات الضفة الغربية، على الرغم من ضغوط الإدارة الأمريكية من أجل تجميد الاستيطان(٩٢)، كما كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في ٢٣ من سبتمبر عن أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك صادق على بناء ٣٧ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة «كارني شومرون» الواقعة بين مدينتَي قلقيلية ونابلس في الضفة الغربية، في إطار خطة أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في أغسطس لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية(٩٣) بالإضافة إلى ٢٥٠٠ وحدة سكنية تم البدء في إنشائها في المستوطنات القائمة، وهو ما تطلق عليه إسرائيل «النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة».

وعلى صعيد النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية كشف تقرير نشرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في ٣٠ من سبتمبر عن مخطط إسرائيلي لبناء ١٤ ألف وحدة استيطانية في بلدة الولجة الواقعة جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة في نطاق مستوطنة جديدة تطلق عليها إسرائيل «تل يعل»، وهو المشروع الأكبر من نوعه في منطقة الجانب الشرقي لمدينة القدس المحتلة منذ إقامة الأحياء العملاقة «جيلو»، و«بسجات زئيف»، و«هار حوما»(٩٤)، ويأتي الإعلان عن مشروع تل يعل بعد اللقاء الثلاثي بين أوباما وعباس ونتنياهو في ٢٢ من سبتمبر ليؤكد تراجع الولايات المتحدة عن انتقاداتها للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي وإخفاق إدارة أوباما في دفع إسرائيل للالتزام بتجميد النشاط الاستيطاني.

٢- تهويد القدس:

اتجهت حكومة نتيناهو لمواصلة إجراءات تهويد مدينة القدس المحتلة على نطاق أوسع من خلال إتاحة الفرصة للمنظمات الدينية اليهودية المتطرفة لدخول المدينة والعمل ميدانيًا وعمليًا في تنفيذ مخططات إزالة المسجد الأقصى والتمهيد لإقامة الهيكل المزعوم؛ حيث نشطت الحكومة الإسرائيلية على ٣ محاور رئيسية لتعزيز سيطرتها على القدس المحتلة. وتمثل المحور الأول في الإجراءات الاستفزازية المتتالية لاختبار رد الفعل العربي سواء داخل المدينة المقدسة أو المحيط العربي لإسرائيل، وكان من أبرز الأمثلة على الإجراءات الاستفزازية الإسرائيلية، قيام وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحاق أهرونوفيتش بجولة استطلاعية في باحة المسجد الأقصى في ٢٢ من يونيو بمصاحبة دافيد كوهين القائد العام للشرطة الإسرائيلية وأهارون فرانكو قائد الشرطة بمنطقة القدس(٩٥)، وسماح السلطات الإسرائيلية في ٢٨ من سبتمبر لعدد أعضاء حركة «أمناء جبل الهيكل» اليهودية المتطرفة بالدخول إلى باحة المسجد الأقصى بما أدى لنشوب مواجهات بين المصلين المسلمين وقوات الشرطة الإسرائيلية أسفرت عن إصابة ٤ أفراد وإلقاء القبض على ٥٠ من المتظاهرين المسلمين بالمدينة(٩٦).

أما المحور الثاني فشمل قيام الحكومة الإسرائيلية بعدة إجراءات لتغيير المعالم الديموغرافية للقدس المحتلة، وتمثلت تلك الإجراءات في تهجير السلطات الإسرائيلية نحو ٤٠٠ أسرة عربية من القدس الشرقية إلى القدس الغربية(٩٧)، وقيامها بطرد ٥٣ فلسطينيًا من المدينة المحتلة في ٢ من أغسطس استنادًا لحكم قضائي من محكمة إسرائيلية لصالح مستوطنين يهود(٩٨)، وارتبطت الإجراءات الإسرائيلية سالفة الذكر بتقارير إحصائية إسرائيلية حذرت من حدوث انقلاب ديموغرافي في مدينة القدس خلال العقود القليلة المقبلة لصالح العرب والتي تتوقع أن تزيد نسبة السكان العرب بالمدينة إلى حوالي ٤٠ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠، بما يرجح أن تتجاوز تلك النسبة أكثر من ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠(٩٩).

وبينما تمثل المحور الثالث في نشاط الحكومة الإسرائيلية في مواصلة الاستيطان حول مدينة القدس المحتلة وداخلها، وذلك بهدف تطويق المدينة وفصلها عن محيطها العربي

واختراقها من الداخل لتمكين اليهود من السيطرة على أغلب قطاعاتها، فإن من أهم مشروعات الاستيطان في مدينة القدس مشروع توسيع مستوطنة معاليه أدوميم لتطويق المدينة المقدسة من الجنوب وفصلها عن الضفة الغربية، ومشروع مستوطنة تل يعل في القدس الشرقية والمشروع الذي تقدمت به جمعية «العاد» الاستيطانية المتطرفة لبلدية القدس في ٢٣ من أغسطس لبناء ١٠٤ وحدات سكنية راقية على أرض مستوطنة «معاليه ديفيد» في القدس الشرقية المحتلة وذلك لتعزيز التواجد اليهودي داخل القدس الشرقية المحتلة(١٠٠).

٣- الانتهاكات الإسرائيلية للهدنة في قطاع غزة:

لم تتوقف عمليات الإخلال المتعمد بالتهدئة مع حركة حماس، وفي الفترة بين أبريل وسبتمبر ٢٠٠٩ اغتالت إسرائيل حوالي ستة من نشطاء كتائب القسام، وكان من أبرزهم القائد القسامي عبد المجيد دودين الذي تم اغتياله في عملية عسكرية بمدينة الخليل بالضفة الغربية شاركت بها ١٦ آلية عسكرية وعدد من وحدات قوات الاحتلال التي شنت حملة تمشيط واسعة قامت خلالها بتفجير بعض المنازل والآبار في المدينة(١٠١).

وفي السياق ذاته استمرت اختراقات قوات الاحتلال لقطاع غزة والتي كانت بدايتها توغل وحدات من قوات الاحتلال شرق جباليا شمال قطاع غزة في ٤ من أبريل لاغتيال عدد من نشطاء حركة حماس(١٠٢). أما الغارات الجوية على قطاع غزة والمناطق الحدودية بين القطاع وشبه جزيرة سيناء فلقد استمرت بوتيرة متصاعدة، ويمكن رصد حوالي ٧ حالات قصف جوي لقطاع غزة والمدن الحدودية بين القطاع ومصر في الفترة من أبريل إلى ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٩ تمت جميعها تحت دعوى التصدي لعمليات التهريب عبر الأنفاق خاصة في مدينة رفح(١٠٣).

ومن الواضح أن إسرائيل عمدت إلى تقويض سيطرة حركة حماس على القطاع من خلال الاستمرار في اتباع سياسة حصار وإغلاق القطاع وعرقلة تدفق المساعدات الإنسانية، وهو ما يستدل عليه بمنع الزوارق الحربية الإسرائيلية في ٣٠ من يونيو سفينة «روح الإنسانية»، من العبور إلى شواطئ قطاع غزة، لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات، وتقديم مساعدات إنسانية لسكانه(١٠٤).

٤- التشدد في مواجهة الانتقادات الدولية:

لم تجد حكومة نتنياهو سياسة أفضل في مواجهة الانتقادات الدولية المتصاعدة لممارساتها سالفة الذكر سوى التشدد في المواقف والتهديد والتنديد، أي مواجهة الضغوط بضغوط مضادة والانتقادات بانتقادات مماثلة، وهو ما يمكن اعتباره تغيرًا عن نهج حكومة أولمرت التي كانت تفضل تجاهل الانتقادات في بعض الأحايين وإنكار ممارساتها اللاإنسانية في أحايين أخرى. فردًا على تصريحات مفوضة الاتحاد الأوروبي بينيتا فيريرو فالدنر التي دعت إلى تجميد أي تقدم في العلاقات الثنائية بين الاتحاد وإسرائيل نظرًا «للشكوك المحيطة باستئناف عملية السلام، ورفض الحكومة الإسرائيلية الالتزام بتسوية تقوم على حل الدولتين»، هدد نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للشئون الأوروبية رافي باراك في ٣٠ من أبريل بحرمان الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بأي دور مستقبلي في عملية التسوية اذا استمرت انتقادات مسئوليه لإسرائيل(١٠٥).

وعلى ذات الصعيد جاء رد وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان على انتقادات الرئيس أبو مازن لنهجه المتشدد وإقرار المؤتمر العام لحركة فتح للمقاومة كآلية لإنشاء الدولة الفلسطينية، بتصريحات تشكك في شرعية سلطة عباس؛ حيث اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ليس شرعيًا وأنه «يمثل نصف الشعب الفلسطيني في أفضل الأحوال»، وأن «مطلبه بوقف البناء في المستوطنات هي مجرد تعبير عن ضائقته وانعدام قدرته»(١٠٦). وواجهت إسرائيل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم تقرير جولدستون لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بممارسة ضغوط على أقطاب السلطة بالتهديد بتجميد عملية التسوية وعدم المضي قدمًا في التفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية(١٠٧) .وتارة أخرى بتأكيد أن الرئيس محمود عباس طلب من إسرائيل استمرار العدوان على غزة وإسقاط حكم حركة حماس للقطاع(١٠٨). وبغض النظر عن مدى صحة اتهامات ليبرمان، فإن الهدف هو استمرار القطيعة بين حركتي فتح وحماس وإجهاض اتفاق المصالحة الوطنية الذي كان إقراره وشيكًا من الحركتين.

ومن ثم يمكن القول: إن جميع الدلائل تشير إلى أن مصير عملية التسوية هو الجمود في ظل ممارسات إسرائيلية أحادية ومتعنتة، تستهدف استباق جهود دفع التسوية قدمًا بإجراءات غرضها تغيير الواقع على الأرض وحسم جميع القضايا الخلافية عنوة بحيث يجد الطرف الفلسطيني أمامه خيارين: إما أن يقبل تسوية غير عادلة منتقصة ومذلة، وإما يرفض عملية التسوية برمتها ويتمسك بخيار المقاومة والاستناد لدعم المحيط الإسلامي للقضية الفلسطينية على غرار الخبرة التاريخية لما أثارته انتفاضة الأقصى من ردود فعل داعمة ومؤيدة على المستوى الإقليمي والدولي.

الخاتمة:

لم تكن الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة أو إسرائيل مواتية بأي حال لممارسة إدارة أوباما ضغوطًا على حكومة نتنياهو لدفعها لتنفيذ التزاماتها وفق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة ولاسيما تجميد الاستيطان في الضفة الغربية

ومدينة القدس المحتلة، بالنظر إلى انشغال الرئيس الأمريكي بقضايا داخلية وخارجية ملحة مثل: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي أو إصلاح نظام الرعاية الصحية، وتردي الأوضاع الأمنية في أفغانستان، وتصاعد وتيرة الخسائر البشرية والمادية الأمريكية. وهو ما توازى مع تراجع سريع في شعبية الرئيس أوباما وانتقادات داخلية حادة لعدم قدرته على حسم تلك التحديات بصورة سريعة.

وتواكب ذلك مع تعرض الرئيس أوباما لضغوط من جانب أعضاء الكونجرس والمنظمات اليهودية للكف عن انتقاد ممارسات إسرائيل ورفضها تجميد الاستيطان.. مدعين أن المشكلة تكمن في رفض الدول العربية وجود إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها. في حين واجه نتنياهو ضغوطًا من جانب المنظمات الاستيطانية وحلفائه المتطرفين في الائتلاف الحكومي والحاخامات الحريديم لرفض تقديم أي تنازلات حتى وإن كانت وهمية ولا تحقق الحد الأدنى من مطالبات الطرف الفلسطيني. واستند نتنياهو لدعم واسع النطاق من جانب الرأي العام الإسرائيلي لسياساته المتطرفة وتعاطف الرأي العام الأمريكي مع إسرائيل ورفضه فرض أي ضغوط من جانب أوباما، وهو ما يعزى إلى الدور المحوري للمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة.

ويمكن القول إن الخطاب الرسمي الأمريكي والإسرائيلي تجاه عملية التسوية ينطوي على مساحات مشتركة واسعة تشمل التركيز على تحقيق أمن إسرائيل ومصالحها في المقام الأول والتصدي للتهديدات الأمنية التي تحيق بها، وتأكيد مبدأ يهودية إسرائيل الذي يبرر السياسات التمييزية ضد عرب ٤٨ ويحولهم لمواطنين من الدرجة الثانية أو يدفعهم للهجرة إلى خارج إسرائيل. وعلى الرغم من قبول الطرف الإسرائيلي دعوة إدارة أوباما للبدء في عملية تفاوضية، إلا أنه وضع القبول بيهودية إسرائيل والتطبيع شرطًا للبدء في التفاوض، وهو ما يرتبط بالدعوات الأمريكية المتتالية لاتخاذ الدول العربية خطوات لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

ولا تمثل الانتقادات الأمريكية لإسرائيل لمواصلتها الاستيطان في الضفة الغربية ورفضها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أو الرفض الأمريكي الضمني لسيطرة إسرائيل على القدس المحتلة سوى جانب هامشي للعلاقات بين الطرفين لاسيما في ظل إحجام إدارة أوباما عن ممارسة ضغوط جادة على إسرائيل وتراجعها عن موقفها فيما يتعلق بتجميد الاستيطان ونفي كونه شرطًا لاستئناف التفاوض، فضلا عن اقتصار الموقف الأمريكي على الإدانة اللفظية للممارسات الإسرائيلية.

ويمكن القول إنه بينما اتسم خطاب حكومة نتنياهو بالاتساق الضمني والتوافق مع ممارساتها الواقعية، فإن خطاب إدارة أوباما اتسم بالتناقض الواضح سواء في بنيته الهيكلية أو مع الممارسات المنحازة لإسرائيل. فمراجعة الخطاب الأمريكي تكشف عن تردده بين انتقاد إسرائيل وممارساتها الاستيطانية، وبين الإشادة بتقديمها تنازلات وهمية، وبين اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وتأجيل حسم قضية القدس للمفاوضات النهائية. فضلا عن التناقض بين دعوة إسرائيل لتجميد الاستيطان وعدم اعتباره شرطًا لبدء المفاوضات. وفي المجمل يساوي خطاب أوباما بين المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون في سبيل إنشاء دولتهم وبين ما يسميه «التاريخ المأسوي لليهود» كدافع لرغبتهم في إنشاء وطن قومي. وفي ذلك مغالطة تاريخية وإغفال لأسباب الصراع الجوهرية.

وعلى المستوى العملي لم تبدِ إدارة أوباما إلى الآن سوى مقاربة متحيزة تضغط بها على الأطراف العربية دون إسرائيل مطالبة إياهم بتقديم ما يثبت حسن نياتهم ودعمهم للسلام، واستمرت في تقديم الدعم العسكري والأمني والسياسي لإسرائيل ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق الغرض ذاته. وعلى الرغم من تعهداتها بدفع عملية التسوية قدمًا وقيامها بجهود متعددة لبدء التفاوض من جديد، فإنها لم تحقق نجاحًا يذكر على هذا الصعيد، وأخفقت في دفعهما للاتفاق على بيان ختامي للقائهما مع الرئيس أوباما على هامش دور الانعقاد السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ من سبتمبر.

وارتبط إخفاق الجهود الأمريكية بالممارسات الإسرائيلية الأحادية المتطرفة لاسيما استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس المحتلة التي عمدت إسرائيل لتطويقها جغرافيًا ولإعادة هيكلة تكوينها الديموغرافي واختراقها استيطانيًا لتعزيز سيطرتها على المدينة. كما استمرت إسرائيل في انتهاك التهدئة مع حركة حماس، وواصلت غاراتها الجوية على القطاع، واغتالت عددًا من ناشطي الحركة، ولم تبدِ أدنى اهتمام لانتقادات المجتمع الدولي والمطالبات الأوروبية والأمريكية بالكف عن ممارساتها. لذا فإن انهيار عملية التسوية بات واقعًا، ولم تفلح دعوات الرئيس أوباما للتصالح مع العالم الإسلامي وتعهداته بدعم قيام الدولة الفلسطينية في استعادة الزخم المفقود في التفاوض بين الطرفين.

وفي الواقع أضحت إسرائيل غير معنية بتقديم أي تنازلات في عملية التسوية، ولم تعد دعوات تجميد الاستيطان ذات مغزى؛ لأن التطبيع يسير بوتيرة متسارعة ودون أي تنازل من جانب إسرائيل. بل ويمكن اعتباره تطبيعًا مجانيًا لا يلزم إسرائيل بتقديم مقابل، فضغوط إدارة الرئيس أوباما على الدول

العربية كانت كفيلة بتحقيق مبتغى إسرائيل دون إلزامها بأي تسوية تتضمن انسحابًا من مستوطناتها في الضفة الغربية أو توافقًا مع الطرف الفلسطيني حول تقسيم القدس.

ويمكن في هذا الإطار –وعلى سبيل المثال لا الحصر– اعتبار دعوة ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في مقاله بصحيفة واشنطن بوست في ١٧ من يوليو للتواصل مع الشعب الإسرائيلي والتطبيع الإعلامي مع إسرائيل بعد زيارة أول وفد بحريني رسمي لإسرائيل في ٤ من يوليو الماضي، وموافقة عدد من الدول العربية على دعوة الولايات المتحدة لفتح مجالها الجوي أمام حركة الملاحة الجوية الإسرائيلية وفق ما ذكرته صحيفة هآرتس في ٢٧ من أغسطس .. نقول: يمكن اعتبار كل هذا مؤشرات خطيرة على هذا التوجه من جانب بعض الدول العربية، وتوافق ذلك مع تصاعد وتيرة النشاط التطبيعي بين مصر وإسرائيل مع زيادة كميات الغاز المصري التي يتم ضخها لإسرائيل لتقترب من ١,٥ بليون متر مكعب سنويًا في ٩ من يونيو، وعبور غواصة إسرائيلية وبارجتين حربيتين قناة السويس المصرية، والزيارة المثيرة للجدل التي قام بها السفير الإسرائيلي بالقاهرة لمؤسسة الأهرام، بما يأتي في إطار التوجهات العربية للفصل بين التطبيع وتسوية القضية الفلسطينية.

الهوامش

(1) "American Attitudes Toward the Middle East " , (The Israel Project National Survey, January 12, 2009) http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/pomegen.html

(٢) محمد عبد الله، «الأمريكيون لا يفضلون ضغط أوباما على نتنياهو»، صحيفة الرأي الكويتية، ١١ من مايو ٢٠٠٩.

(3) Yehuda Ben Meir, "The People's Voice: Results of a Public Opinion Survey on National Security Issues", (INSS Insight No. 114, June 14, 2009), (Tel -Aviv : Institute for National Security Studies , 2009)

http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=2990

(٤) «استطلاع: ارتفاع شعبية نتنياهو عقب خطاب بار إيلان»، (إسلام أون لاين، ١٦ من يونيو ٢٠٠٩)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1245159021867

(5) Israel is more apprehensive, Palestinians are more favorable about U.S. role in peace process compared to after Obama's election , (Department of Media Relations , Hebrew University in Jerusalem website , 20 August 2009)

http://www.huji.ac.il/cgibin/dovrut/dovrut_search_eng.pl?mesge1250775803326 88760

(٦) محمد المنشاوي، «أجندة أوباما السياسية وضغوط الكونجرس قد تحول دون ممارسة الضغط اللازم لإيقاف الاستيطان»، صحيفة الشروق المصرية، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩.

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=119304

(٧) «مشروع قانون أمريكي يطالب بنقل السفارة إلى القدس»، موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٨ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=287240&pg=44

(٨) أعضاء في الكونجرس الأمريكي يقومون بزيارة دعم إلى إسرائيل»، صحيفة الشرق الأوسط، ٤ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11207&article=530431&feature=

(٩) «مسئول أمريكي ينتقد تشدد واشنطن تجاه المستوطنات»، موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ١٧ من أغسطس ٢٠٠٩

http://moheet.com/show_news.aspx?nid=290276&pg=2

(١٠) «مسئول أمريكي مقرب من أوباما يعتبر الاستيطان في القدس مقبولا»، موقع إسلام أون لاين، ١١ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1248187839160&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(11) Herb Keinon , Gov't team to blitz US, explain conflict , The Jerusalem Post website , 1 September 2009

http://www.jpost.com/servlet/Satellite?pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull&cid=1251145167099

(١٢) صالح النعامي، حزب بائتلاف نتنياهو يطالب بعودة الاستيطان لغزة، إسلام اون لاين، ٢٨ من فبراير ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1235628713943

(١٣) أحمد البهنسي، «حاخامات يدعون للاستيطان الديني في الجولان»، موقع إسلام أون لاين، ١٧ من يونيو ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1245159049262&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(١٤) « قادة المستوطنين يرفضون اقتراح وزير الدفاع حول وقف البناء مؤقتًا»، صحيفة اليوم السابع المصرية، ٢٩ من يونيو ٢٠٠٩

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=113239

(١٥) «أعلى معدل بطالة بأمريكا بربع قرن»، موقع الجزيرة نت، ٤ من أكتوبر ٢٠٠٩

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2450339C-5400-4397-B2E5-344FD6F7A297.htm

(١٦) دان بالز وجون كوهين، «استطلاع للرأي يظهر تراجع شعبية أوباما بين الأمريكيين»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ من يوليو ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=528405&issueno=11193

(١٧) محمود عبده، «معارك أوباما الداخلية.. دلالات مهمة»، موقع إسلام أون لاين، ٩ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1252187919694

(١٨) محمد عبد الله، «هل انتصرت طالبان على أوباما؟»، تقرير واشنطن، العدد ٢٢٦، ٥ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1368

(١٩) نص خطاب أوباما في جامعة القاهرة، صحيفة الخليج الإماراتية، ٥ من يونيو ٢٠٠٩

(٢٠) عاصم عبد الخالق، مقترحات أمريكية جديدة للمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٩ من مايو ٢٠٠٩

(21) Keith Dayton , Peace through Security: America's Role in the Development of the Palestinian Authority Security Services , (Washington: The Washington Institute for Near East Policy , 7 May 2009)

http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=456

(٢٢) نظير مجلي، «نتنياهو في خطابه أمام الكنيست: نريد سلاما شاملا مع العرب والمسلمين ولن نسمح بالتشكيك في حق إسرائيل بالوجود»، صحيفة الشرق الأوسط، ١ من أبريل ٢٠٠٩.

(٢٣) «نتنياهو: السلام في الأمن والسياسة والاقتصاد بشرط يهودية إسرائيل»، (موقع العربية نت، ٥ من مايو ٢٠٠٩)

http://www.alarabiya.net/articles/2009/05/05/72041.html

(٢٤) في تحدٍ لإدارة أوباما: نتنياهو: لا وقف للاستيطان/ ليبرمان: لا عودة لحدود ٦٧»، (موقع إسلام أون لاين، ٢٤ من مايو ٢٠٠٩)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1242759146623&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٢٥) «نص خطاب أوباما للعالم الإسلامي»،(موقع إسلام أون لاين، ٤ من يونيو ٢٠٠٩)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1243825064641&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٢٦) أسامة أبو أرشيد، «كيف ستتعامل إدارة أوباما مع ملف السلام؟»، (موقع الجزيرة المعرفة، ٣٠ من نوفمبر ٢٠٠٨)

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A0304EC1-C114-4BEC-AA23-2A34BF5254A9.htm

(٢٧) «هيلاري كلينتون: إسرائيل ستفقد الدعم العربي ضد إيران إذا لم تحقق السلام مع الفلسطينيين»، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٥ من أبريل ٢٠٠٩ ، هالة عبداللطيف، «دوائر بحثية أمريكية تحذر من تعنت نتنياهو»، صحيفة الشروق المصرية، ٢٤ من أبريل ٢٠٠٩

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=31570

(٢٨) نتنياهو: لا عودة إلى حدود عام ١٩٦٧ ويجب الاعتراف بإسرائيل كـ«دولة يهودية»، (صحيفة القدس الفلسطينية، ٢٤ من سبتمبر٢٠٠٩)

http://www.alquds.com/node/197258

(29) Ewen Macaskill , "Barack Obama on brink of deal for Middle East peace talks" ,(the Guardian website ,25 August 2009)

http://www.guardian.co.uk/world/2009/aug/25/barack-obama-middle-east-peace

(٣٠) «ليبرمان: ميثاق فتح والفوضى في الضفة يدفنان احتمال التسوية في الأعوام القريبة»، (صحيفة الحياة اللندنية، ١١ من أغسطس ٢٠٠٩)

(٣١) توفيق المديني، «ماذا سيفعل أوباما مع دفن نتنياهو حل الدولتين؟»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠ من أبريل ٢٠٠٩).

(٣٢) «نتنياهو يتحدث عن سلام دون دولة ويهاجم إيران»، (إسلام أون لاين، ١ من أبريل ٢٠٠٩).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1237705762642&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٣٣) أحمد عطا، «المربع الأول.. تكتيك إسرائيل لزيادة تنازلات العرب»،(إسلام أون لاين، ٢٦ من أبريل ٢٠٠٩).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1239888390760

(٣٤) ماجد عزام، «مواقف تل أبيب و«ايباك» تجاه المرشح الرئاسي الأمريكي باراك أوباما جيد أم سيئ لإسرائيل؟»، (صحيفة القدس الفلسطينية، ١٩ من يونيو ٢٠٠٨)

http://www.alquds.com/node/81879

(٣٥) نص خطاب أوباما في جامعة القاهرة، صحيفة الخليج الإماراتية، مرجع سابق.

(٣٦) «ميتشل يبحث مع الإسرائيليين تجميد البناء الاستيطاني وتخفيف القيود على الفلسطينيين»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١٠ من يونيو ٢٠٠٩)، علا عطا الله، «إسرائيل اليهودية.. تكشف أجندة أوباما الخفية»، (إسلام أون لاين، ١٠ من يونيو ٢٠٠٩)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1243825230640

(٣٧) «نتنياهو يصف إيران بالخطر الأكبر على البشرية ويدعو الفلسطينيين لمحاربة حماس من أجل السلام»، (صحيفة القدس العربي اللندنية، ١ من أبريل ٢٠٠٩)

(٣٨) «ليبرمان يستبعد إبرام اتفاق سلام خلال السنوات المقبلة»، (موقع البي بي سي باللغة العربية، ١٠ من أغسطس ٢٠٠٩)

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/08/090810_om_lieberman_peace_tc2.shtml

(٣٩) «أوباما يدعو إلى استئناف محادثات السلام في الشرق الأوسط»، (موقع البي بي سي باللغة العربية، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩)

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/09/090922_af_summit_tc2.shtml

(٤٠) نص خطاب أوباما في جامعة القاهرة، صحيفة الخليج الإماراتية، ٥ من يونيو ٢٠٠٩، مرجع سابق.

(٤١) إبراهيم غالي، «معادلة أوباما الملغومة.. التطبيع مقابل الوقف المؤقت للاستيطان»، (مجلة القدس: العدد ١٢٩، سبتمبر ٢٠٠٩)، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٩)، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٤٢) «أوباما يطالب سبعة زعماء عرب بالتطبيع، وميتشل يفشل في إقناع إسرائيل بوقف الاستيطان»، (صحيفة القدس العربي اللندنية، ٢٩ من يوليو ٢٠٠٩).

(٤٣) محمد عبد الحكيم دياب، «الإسراع في تعريب التطبيع ضرورة إستراتيجية لضرب إيران»، (صحيفة القدس العربي اللندنية، ١٢ من يوليو ٢٠٠٩).

(٤٤) محمد عبد الله، «خطاب نتنياهو قضى على التزام أوباما بتحقيق السلام»، (صحيفة الشرق القطرية، ٢٤ من يونيو ٢٠٠٩).

(٤٥) «إبراهيم غالي، معادلة أوباما الملغومة.. التطبيع مقابل الوقف المؤقت للاستيطان»، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤٦) «إسرائيل: سفارة سعودية مقابل تجميد الاستيطان»، (إسلام أون لاين.نت، ٢ من يوليو ٢٠٠٩).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1246346023838

(٤٧) «هيلاري كلينتون: إخلاء إسرائيل لفلسطينيين من شرق القدس عمل استفزازي»، (موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٤ من أغسطس ٢٠٠٩).

http://www.america.gov/st/mideastpeacearabic/2009/August/20090804172357bsibhew0.25198.html

(٤٨) «ليبرمان: لأنني مستوطن.. لا أفاوض ميتشل»، (إسلام أون لاين، ٦ من يوليو ٢٠٠٩).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1246346115046

(٤٩) أسعد تلحمي، «أركان حكومة نتنياهو يرفضون أي إملاءات أمريكية وليبرمان يرفض حدود ١٩٦٧ ويتمسّك بخريطة الطريق»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٥ من مايو ٢٠٠٩).

(٥٠) «نتنياهو: انسحاب إسرائيل الأحادي من غزة خطأ لن يتكرر»، (موقع العربية نت، ٩ من أغسطس ٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net/articles/2009/08/09/81270.html

(٥١) ليبرمان يستبعد عودة إسرائيل إلى حدود ٤ من يونيو ١٩٦٧، صحيفة الشروق المصرية، ٢٤ من مايو ٢٠٠٩).

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=46428

(٥٢) «أوباما يرى تقدمًا في الموقف الإسرائيلي رغم استمرار ٦٠ في المائة من عمليات البناء الاستيطاني في الضفة الغربية»، صحيفة القدس الفلسطينية، ١٨ من أغسطس ٢٠٠٩).

http://www.alquds.com/node/186910

(٥٣) أحمد عبد الهادي، «واشنطن تكرر لليبرمان رفض الاستيطان»، (صحيفة الوطن السعودية، ١٩ من يونيو ٢٠٠٩).

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3185&id=106815

(٥٤) «واشنطن: مهمة ميتشل بالمنطقة فشلت.. ولا حاجة لعقد لقاء ثلاثي في نيويورك»، (صحيفة الرياض السعودية، ١٩ من سبتمبر ٢٠٠٩).

http://www.alriyadh.com/2009/09/19/article460527.html

(٥٥) «أوباما يتراجع عن شرط تجميد الاستيطان لاستئناف المفاوضات»، (صحيفة القدس العربي اللندنية، ٢٤ من سبتمبر ٢٠٠٩).

http://www.alquds.co.uk/archives/2009/09/09-23/qfi.pdf

(٥٦) «واشنطن: وقف الاستيطان ليس شرطًا لاستئناف المفاوضات»، (موقع البي بي سي باللغة العربية، ٢٨ من أغسطس ٢٠٠٩).

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/08/090828_ra_settlement_us_administration_tc2.shtml

(٥٧) «أوباما يتراجع حول القدس عاصمة لإسرائيل بعد انتقادات»، صحيفة الشرق الأوسط، ٧ من يونيو ٢٠٠٩.

(٥٨) «تل أبيب ترفض طلبًا أمريكيًا لوقف الاستيطان في القدس الشرقية»، (صحيفة الأخبار الأردنية، ١٧ من يوليو ٢٠٠٩).

http://www.al-akhbar.com/ar/node/147893

(٥٩) «هيلاري كلينتون: إخلاء إسرائيل لفلسطينيين من شرق القدس عمل استفزازي»، (موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٤ من أغسطس ٢٠٠٩)، مرجع سابق.

(٦٠) «نتنياهو: القدس عاصمتنا ولن تقسم أبدًا»، (إسلام أون لاين، ٢١ من مايو ٢٠٠٩).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1242759091894&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٦١) «خطاب نتنياهو يمنح أوباما مساحة ضيقة للمناورة»، صحيفة الحياة اللندنية، ١٥ من يونيو ٢٠٠٩

(٦٢) «هيلاري كلينتون: الوقت عامل جوهري لقيام الدولة الفلسطينية»، (موقع وزارة الخارجية الأمريكية باللغة العربية، ٤ من مارس ٢٠٠٩)

http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/March/20090305131928bsibhew0.7642328.html

(٦٣) «أوباما يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية ووقف الاستيطان»، موقع إيلاف الإخباري، ٢٨ من مايو ٢٠٠٩

http://www.elaph.com/Web/Politics/2009/5/445418.htm

(٦٤) نص خطاب أوباما في جامعة القاهرة، صحيفة الخليج الإماراتية، ٥ من يونيو ٢٠٠٩، مرجع سابق.

(٦٥) «نتنياهو في خطابه أمام الكنيست: نريد سلامًا شاملا مع العرب والمسلمين ولن نسمح بالتشكيك في حق إسرائيل بالوجود»، صحيفة الشرق الأوسط، ١ من أبريل ٢٠٠٩.

(٦٦) «نتنياهو مستعد لمحادثات مع الفلسطينيين، إسلام أون لاين»، ٥ من مايو ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1239888638493

(٦٧) «ليبرمان: إسرائيل غير ملزمة باتفاق أنابوليس حول قيام دولة فلسطينية»، (موقع العربية نت، ١ من أبريل ٢٠٠٩)

http://www.alarabiya.net/articles/2009/04/01/69678.html

(٦٨) «الكونجرس يستجوب نتنياهو حول تحفظه على حل الدولتين»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠ من مايو ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11131&article=519924&feature

(٦٩) «خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان»، (موقع التواصل التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة العربية، ١٤ من مايو ٢٠٠٩)

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University-14062009.htm

(٧٠) هاني المصري، «خطاب نتنياهو.. حكم ذاتي باسم الدولة»، صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٦ من يونيو ٢٠٠٩

(٧١) ليبرمان يستبعد إبرام اتفاق سلام خلال السنوات المقبلة، موقع البي بي سي باللغة العربية، ١٠ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/08/090810_om_lieberman_peace_tc2.shtml

(٧٢) «هيلاري كلينتون: الوقت عامل جوهري لقيام الدولة الفلسطينية»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٤ من مارس ٢٠٠٩، مرجع سابق.

(٧٣) عبد الله محمد القاق، «ماذا بعد فشل مهمة ميتشيل؟»، صحيفة الدستور الأردنية، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\OpinionAndNotes\2009\09\OpinionAndNotes_issue715_day23_id176704.htm

(٧٤) ترحيب أوروبي وأمريكي بخطاب نتنياهو.. والفلسطينيون يرونه عنصريًا، موقع العربية نت، ١٤ من يونيو ٢٠٠٩

http://www.alarabiya.net/articles/2009/06/14/75964.html

مينا العريبي، «أوباما يرى تحركًا بالاتجاه الصحيح لتحقيق السلام»، الشرق الأوسط، ١٩ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=532421&issueno=11222

(٧٥) «القمة الثلاثية بلا نتائج.. وميتشل يعود إلى المنطقة»، صحيفة الشروق المصرية، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=119292

(٧٦) «البيت الأبيض: أوباما لا يعلق آمالا كبيرة على نتائج محادثاته مع نتنياهو وعباس»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=536947&issueno=11256

(٧٧) «نتنياهو وليبرمان يشيدان بالقمّة الثلاثيّة والصحف الإسرائيلية تنعاها»، صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://al-akhbar.com/ar/node/157897

(٧٨) «توقيع اتفاق بين تل أبيب وواشنطن يسمح لإسرائيل بالاطلاع التكنولوجيا النووية الأمريكية»، صحيفة القدس العربي اللندنية، ٢٩ من سبتمبر ٢٠٠٩.

(٧٩) عبد الزهرة الركابي، «أهداف مناورات كوبرا العرعر»، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٠ من أكتوبر ٢٠٠٩

http://www.alkhaleej.ae/portal/4b94ef22-c2b8-4720-b4b0-b96f6e3d4364.aspx

(٨٠) «زيارة جيتس إلى إسرائيل والأردن لمناقشة التعاون العسكري وإيران»، موقع السي إن إن باللغة العربية، ٢٦ من يوليو ٢٠٠٩

http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/7/26/gates.israel/index.html

(٨١) أحمد عليبة، «تفاصيل المظلة الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط»، صحيفة الشروق المصرية، ٣ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=85824

(٨٢) «أمريكا وكندا وسبع دول أوروبية تتفق على وقف تهريب السلاح لغزة»، صحيفة الأهرام المصرية، ١٥ من مارس ٢٠٠٩

(٨٣) «الكونجرس: ٥٠ مليون دولار لحدود مصر مع غزة»، إسلام أون لاين، ٧ من يونيو ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1243825105493

(٨٤) «قمة مجموعة الثماني تدعو إلى فتح فوري للمعابر إلى قطاع غزة وتحدد سقفًا زمنيًا للمفاوضات مع إيران»، موقع عرب ٤٨ الإخباري، ٩ من يوليو ٢٠٠٩

http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=54&id=64190

(٨٥) «أوباما: إسرائيل غير مسئولة عن كل أزمات المنطقة»، إسلام أون لاين، ٧ من أبريل ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1237705954033

(٨٦) «أمريكا تقاطع مؤتمر الأمم المتحدة عن العنصرية»، وكالة رويترز للأنباء، ١٩ من أبريل ٢٠٠٩

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE53I00520090419

(٨٧) «تقرير جولدستون في جنيف ونيويورك.. وواشنطن تهدد بالفيتو»، موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ١٤ من أكتوبر ٢٠٠٩

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=309075&pg=2

(88) Jim Zanotti, "U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority" , (Washington: Congressional Research Service, June, 4 2009) , p.13.

(89) Keith Dayton , "Peace through Security: America's Role in the Development of the Palestinian Authority Security Services", Op.Cit.

(٩٠) إبراهيم غالي، «معادلة أوباما الملغومة.. التطبيع مقابل الوقف المؤقت للاستيطان»، ص ص ٤٠، ٤١.

(٩١) «قرارات بهدم ١٠ منازل لبناء جسر ومصادرة مئات الدونمات لربط رمات رحيل بمعالية أدوميم»، صحيفة القدس الفلسطينية، ٢ من مايو ٢٠٠٩.

http://www.alquds.com/node/157878

(٩٢) «إسرائيل تخصص ٢٥٠ مليون دولار للمستوطنات»، موقع البي بي سي باللغة العربية، ٢١ من يونيو ٢٠٠٩

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_8111000/8111347.stm

(٩٣) «قطار الاستيطان لا يتوقف.. وحدات جديدة في نابلس »، إسلام أون لاين.نت، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1252188240279

(٩٤) «مشروع استيطاني ضخم في القدس يشمل بناء ٤١ ألف وحدة قرب الولجة»، صحيفة الأيام الفلسطينية، ١ من أكتوبر ٢٠٠٩

http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=122738&date=10/1/2009

(٩٥) «غضب فلسطيني بسبب قيام مسئول إسرائيلي بجولة في المسجد الأقصى»، صحيفة الشروق المصرية، ٢٣ من يونيو ٢٠٠٩

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=62492

(٩٦) «دعوات للنفير إلى الأقصى اليوم لحمايته من محاولة اقتحامه من قبل متطرفين يهود»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٧ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11261&article=537595&search=%CC%C8%E1%20%C7%E1%E5%ED%DF%E1&state=true

«الفلسطينيون يحبطون للمرة الثانية خلال أسبوع اقتحام يهود متطرفين للمسجد الأقصى»، صحيفة الشرق الأوسط، ٥ من أكتوبر ٢٠٠٩

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11269&article=538735&search=%CC%C8%E1%20%C7%E1%E5%ED%DF%E1&state=true

(٩٧) أحمد البهنسي، «تهجير ٤٠٠ أسرة فلسطينية من شرق القدس لغربها»، إسلام اون لاين، ٢٠ من يوليو ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1248078581279

(٩٨) «إدانة دولية لطرد إسرائيل عائلات فلسطينية من القدس»، شبكة الأخبار العربية محيط، ٣ من أغسطس ٢٠٠٩.

(٩٩) نير حسون، «التوازن الديموغرافي في القدس»، صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٨ من يوليو ٢٠٠٩

http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=116999&date=7/18/2009

(١٠٠) «مشروع إسرائيلي لبناء حي استيطاني جديد في القدس الشرقية»، موقع العربية نت، ٢٣ من أغسطس ٢٠٠٩

http://www.alarabiya.net/articles/2009/08/23/82615.html

(١٠١) «إسرائيل تغتال قائدا قساميًا بالضفة الغربية»، إسلام اون لاين، ٢٨ من مايو ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1242759272195

(١٠٢) «استشهاد ٣ فلسطينيين بنيران إسرائيلية»، إسلام أون لاين، ٤ من أبريل ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1237705852309

(١٠٣) «قصف إسرائيلي للأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة»، صحيفة الشروق المصرية، ١ من مايو ٢٠٠٩

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=35174

»٤ مصابين في غارات إسرائيلية على الحدود بين مصر وغزة»، موقع البي بي سي، ١٩ من مايو ٢٠٠٩

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr//hi/arabic/middle_east_news/newsid_8058000/8058652.stm

«الطيران الإسرائيلي يقصف الحدود بين مصر وغزة»، موقع البي بي سي ١٤ من يونيو ٢٠٠٩

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr//hi/arabic/middle_east_news/newsid_8099000/8099148.stm

«غارات إسرائيل على غزة»، (موقع البي بي سي ٣٠ من يونيو ٢٠٠٩).

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/07/090701_aq_amnesty_tc2.shtml

« قصف إسرائيلي يستهدف نفقًا في رفح»، (موقع البي بي سي، ١٠ من أغسطس ٢٠٠٩).

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/08/090809_israel_bombs_gaza_tunnel_tc2.shtml

«غارة إسرائيلية على غزة، وانفجاران بمقرين لحماس»، (موقع البي بي سي، ٢٩ من أغسطس ٢٠٠٩).

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/08/090829_mh_gaza_explosion_tc2.shtml

«غارات إسرائيلية على مناطق الأنفاق على حدود غزة»، موقع البي بي سي، ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٩

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/09/090920_af_gaza_raid_tc2.shtml

(١٠٤) «إسرائيل ترغم سفينة «روح الإنسانية» على التوجه إلى ميناء أسدود بدلا من غزة»، صحيفة القدس الفلسطينية، ٣٠ من يونيو ٢٠٠٩

http://www.alquds.com/node/172390

(١٠٥) «إسرائيل تهدد بمعاقبة أوروبا لانتقاداتها العلنية»، إسلام أون لاين، ٣٠ من أبريل ٢٠٠٩

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1239888546688

(١٠٦) «ليبرمان يشكك في شرعية الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية تحتج»، صحيفة الرياض السعودية، ١٤ من يوليو ٢٠٠٩

http://www.alriyadh.com/2009/07/14/article444475.html

(١٠٧) «ليبرمان: لا سلام مع السلطة.. وعلينا تأجيل المسائل الشائكة»، صحيفة القبس الكويتية، ٩ من أكتوبر ٢٠٠٩

http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=539469&date=09102009

(١٠٨) عبد الحليم حزّين، «غموض تأجيل تقرير جولدستون.. اتهامات للسلطة وسكوت الأعضاء»، (موقع السي إن إن باللغة العربية، ١٥ من أكتوبر ٢٠٠٩).

http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/6/goldstone.report/index.html

●●●